العلاقات الفرنسية-الليبية. احتلال فرنسا لفزّان مابين ١٩٤٣-١٩٥٥

محمد رجائي ريان*

* حصل على دكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة القاهرة في عام ١٩٧٦.
يعمل حاليا رئيسا ومدرسا بقسم التاريخ بجامعة اليرموك.

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة تاريخية للعلاقات الفرنسية الليبية من خلال احتلال فرنسا لفزان ما بين ١٩٤٣ و ١٩٥٥. وكان اهتمام فرنسا بفزان قد بدأ مع نهايات القرن التاسع عشر، في الوقت الذي أصبحت فيه مسيطرة على افريقيا الاستوائية وأجزاء كبيرة من الصحراء الكبرى، بما فيها تشاد وغربي افريقيا. وكان هذا الاهتمام بفزان ناجما عن رغبة فرنسا في ربط مستعمراتها تلك ومستعمراتها في شمالي افريقيا، تونس والجزائر ومراكش، لأن فزان تشكل حلقة الربط بينها بسبب موقعها الجغرافي الهام.

استطاعت فرنسا أن تبعد الدول الأخرى ذات الأطماع الاستعمارية في المنطقة، فدخلت ـ من أجل ذلك ـ في مساومات معها، وبخاصة مع بريطانيا وإيطالية، حيث عقدت معها معاهدات اعترفت هذه الدول فيها بأحقية فرنسا في السيطرة والنفوذ في تلك المناطق. وأكملت ذلك بالتصدي للقوى المحلية وعلى رأسها الدولة العثمانية صاحبة السيادة على ليبيا بما فيها فزان، وأيضا الحركة السنوسية، وبذلك أصبحت خطوة فرنسا الأخيرة احتلال فزان. وجاءت هذه الخطوة عند قيام الحرب العالمية الثانية، حيث احتلت فرنسا فزان ما بين ١٩٤١ و ١٩٤٣، بالتنسيق مع بريطانيا التي احتلت الأخرى برقة ومنطقة طرابلس، فأصبحت ليبيا تحت ثلاث إدارات عسكرية، الأولى والثانية بريطانية، إحداهما في برقة والثانية في طرابلس، والإدارة الثالثة فرنسية في فزان.

طبقت فرنسا في فزان منذ عام ١٩٤٣ إدارة استمدت أصولها من إدارتها في الجزائر، وفصلت بين فزان وباقي ليبيا، وأثارت الروح الانفصالية لدى السكان عن طريق بث روح الثقافة، وعن طريق الازدواجية في معاملة السكان متعددي الأنماط المعيشية، من أجل إقامة كيان ضعيف يعتمد على فرنسا ولا يستطيع الانفكاك عنها.

ولما عرضت القضية الليبية على المؤتمرات الدولية كجزء من قضية المستعمرات الايطالية بعد الحرب، ثم على هيئة الامم المتحدة، حاولت فرنسا جاهدة فصل موضوع فزان عن تلك القضية، كما حاولت إطالة بقائها في فزان بالإبقاء على عناصر إدارتها من إدارة عسكرية أو نظام مؤقت، بعد أن استطاعت إيجاد أجهزة إدارية تخدم مصالحها، وتبقي على فزان جسراً يصل بين مستعمراتها. وكانت العلاقات الفرنسية الليبية تأخذ المسار التاريخي المتأثر بتلك الاعتبارات، التي وضعتها فرنسا ضمن أهدافها للسيطرة على فزان، وضمن المتغيرات التي طرأت على المنطقة في الخمسينيات من هذا القرن.

مقدمة

فزان هي واحدة من مناطق ثلاثة إلى جانب طرابلس وبرقة تتكون منها ليبيا. وهي بكاملها منطقة صحراوية، ومساحتها ٥٥١,٠٠٠ كم٢. وتمتد إلى حوالي ٦٠٠ كم إلى الجنوب من البحر المتوسط، وبشكل طولي بين إقليم طرابلس وتشاد (Despois, 1965: 875) [١].

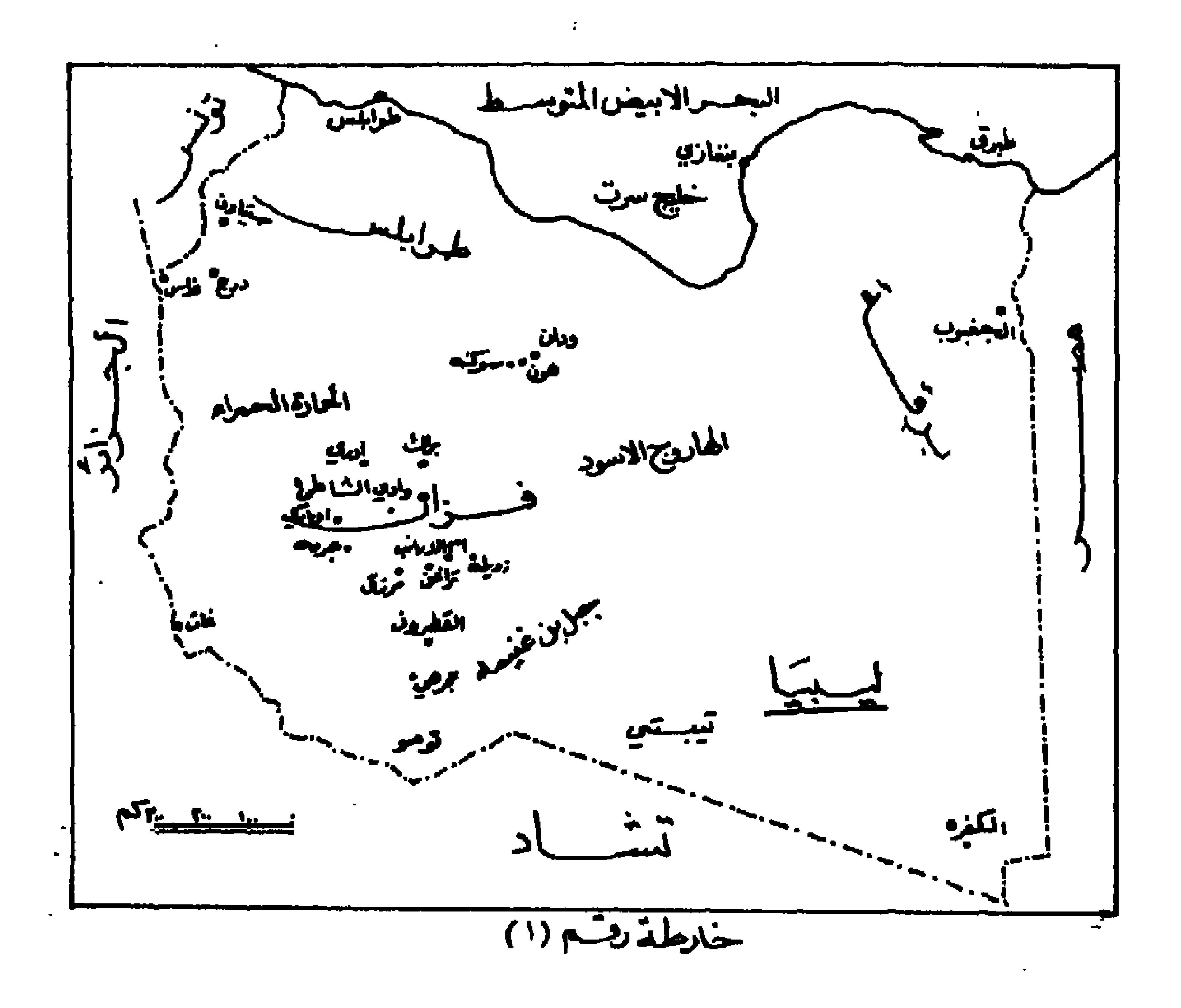
والحقيقة أن المصادر تختلف في خطوط العرض والطول حول فزان، فبعضها يذكر أنها واقعة على جانبي خط عرض ٢٤° - ٢٨° شمالا (Despois; 875) وخطي طول ١٢° - ١٥° شرقا (Heakern and Jawad, 1966: 768). وهناك مصادر تتفق مع هذا لكنها تختلف بالنسبة لخطوط العرض فتعتبرها ما بين ٢٥° - ٣٠° شمالا (Lyon, 1966: 270), (Hoefer, 1980: 84). أما الدناصوري فيذكر أنها تعني عند القدماء الإقليم الذي يمتد بين ٢٩ و ٢٢ درجة عرضا وخطي ٨ و ١٩ طولا (الدناصوري، ١٩٦٧ : ١٣). ويعلل سبب الاختلاف هذا إلى أنه راجع إلى ماطرأ على الحدود الإدارية الفاصلة بين فزان وبقية جهات ليبيا الأخرى من تعديلات، وهي تعديلات كثيرا ما اكتنفها الغموض، لأن الحدود تسير في أكثر جهاتها في مناطق قليلة المعالم والعمران والسكان (الدناصوري، ١٩٦٨ : ٣١ - ٤٠).

تعود لفظة فزان إلى العصور القديمة، حيث كان الاسم المستخدم فزانيا (Phasania) يطلق على الواحات (Oases) بشكل عام، باستثناء تلك التي في غات وغدامس. والفزازنة (مفردها فزاني)، هم الذين يفلحون هذه الواحات (Despois,1965:875)، التي تبلغ حوالي ٩٠ واحة، بعضها يشكل قرى صغيرة أو مدناً (Heakem and Jawad, 1966 : 768)، والبعض يعتبرها واحة واحدة كبيرة (Hoefer, 1980: 84) [٢]. ويورد الدناصوري، فرضية حول لفظة فزان وفي كونها قديمة تقوم على احتمال أن تكون مشتقة من كلمة تافاسنا (Taffassana) أو تافاسنا، وعلى أساس أنه إذا حذف حرف التاء وهو علامة التأنيث في اللغة البربرية أصبحت لدينا ثلاثة أحرف ساكنة وهي (ف. ز. ن) "F. S. N" وهي الأحرف التي تتكون منها فزان، ثم اكتسبت هذه الكلمة الطابع اللاتيني، حيث تداولها الرومان، وشاع استخدامها في الدوائر الرسمية في روما (الدناصوري، ١٩٦٨ : ١١ - ١٢). أما المنطقة التي أطلق عليها الرومان اسم فزان، التي كانت تعرف باسم فزانيا (Phazania) فهي وطن الجرامانتيين الذين ينتسبون إلى قصبة بلادهم (Garama). وقد أكد ناشيتكال (Nachitcal) على أن فزان القديمة هي وطن الجرامانتيين، حيث استطاع هؤلاء عندما ظهروا في التاريخ القديم أن يوّسعوا حدود فزان المعروفة اليوم (Nachitcal, n. d: 144).

وفي المصادر العربية القديمة يذكر ياقوت الحموي «أن اسم فزان جاء من فزان بن حام بن نوح عليه السلام، وأنها تقع بين الفيوم وطرابلس،وعرضها إحدى وعشرون درجة» (ياقوت الحموي، ١٩٧٩ : ٢٦٠)، وبين طرابلس، شمالا وتبستي جنوبا (الحميري، ١٩٨٤ : ٤٤٠)، بينما يحددها ابن حوقل «بأنها مقابل طرابلس» (ابن حوقل ، دون تاريخ : ٦٧).

أما من الناحية الجغرافية، فتمتد فزان إلى جنوب الحمادة الحمراء وجبل السوداء، وتتدرج من

الشمال إلى الجنوب لكي تتصاعد فجأة إلى أن تصل إلى جدار جبلي هو حدّها الطبيعي، تاسيلي، تومو، تيبستي (انظر: الخريطة رقم ١).



خارطة رقم (١)

وفزان حوض عظيم الاتساع يخترقه عدد من المنخفضات الطولية أو الوديان بصفة عامة من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي، وهذه الوديان تمتد على طول الحافة الشمالية للحوض الجنوبي الذي تغطي معظم جهاته مناطق رملية يطلق عليها اسم أدهان مرزق، ومن بين الأودية وادي الشاطىء، ثم وادي تنزفت الذي يقع في وسط مرتفعات تاسيلي ووادي الآجال (الجوهري، دون تاريخ: ١٥٧). وفي منطقة فزان نجود (Plateaux) يتراوح ارتفاعها ما بين ٤٠٠ ـ ٦٠٠م، تحيط بهذه الانخفاضات والوديان، سطحها صخري أو مغطى بالحصى، وأحيانا كلسي أو رملي، أو مغطى بترسبات البازلت الأسود، وهذه النجود هي حمادة الحمراء والجبل السودا والهروج الأسود وجبل ابن غنيمة (Despois, 1965: 875).

وبالرغم من أن مناخ فزان حار جدا، وتبلغ كمية الأمطار فيها بين ٥ ـ ١٢ ملم، فإن الواحات الموجودة في الأودية والمنخفضات توجد فيها طبقة حاملة للماء، لأن العروق المائية تجري فيها على عمق قليل تحت أرضها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور الينابيع العذبة (الجوهري، دون تاريخ: ١٦٠).

أما من الناحية البشرية فإن سكان فزان يتألفون من جماعات مختلفة تنتمي لعناصر متباينة ؛ فإلى جانب العرب والبربر من جنس البحر المتوسط الذين وفدوا من الشمال الشرقي ، قدمت عناصر خليطة غير زنجية مثل التبو (Tebou) ، الذين جاؤوا من تبستي ، ليستقر بعضهم في منطقة القطرون ، ثم تابع بعضهم سيره في مجموعات صغيرة إلى مرزق. أما من الغرب والجنوب الغربي فقد توافد الطوارق (Touareg.) [٤] . واختلطت هذه الجماعات تدريجيا بالسكان المستقرين ؛ وهكذا نشأت عناصر على درجات متفاوتة من الامتزاج حتى يمكن القول من الناحية السلالية «انهم يمثلون سلالة لم تتبلور صفاتها الجسدية بعد ، فيكون العنصر العربي البربري نقيا حينا ومختلطا بالزنوج إلى حد كبير حينا آخر ، ويعرف هذا العنصر بالفزازنة» (الدناصوري،١٩٦٨ : ١٥٩).

وقد نشأ اختلاف في نسبة توزيع العناصر السكانية على خريطة الواقع في فزان . فالعرب والبربر القادمون من الشمال ينتشرون بصفة خاصة في سوكنة وهون وودان وفي وادي الشاطىء ، بينما ارتفعت نسبة من استقر من الزنوج أو الذين اختلطت دماؤهم بهم في الجنوب ، الذي يتاخم ديار الزنوج والعناصر المزنجة في جانب ، كما هو الحال في زويلة وتراغن ومرزق من جانب آخر. ويكثر هذا العنصر الزنجي والمزنج في مرزق ، أما في وادي الآجال الذي يقع في مركز متوسط فترتفع فيه نسبة الدماء الزنجية على إقليم الشاطىء (الدناصوري،١٩٦٨ : ١٦٠)[٦] .

وفي مجال الاقتصاد ، فإنه في إحصاء تمَّ في عام ١٩٥٤ في إقليم فزان كان عددهم حوالي ٥٤٫٤٠٠ نسمة ، ثلاثة أرباعهم من المقيمين (Despois, 1965:877) ، والباقي من الرعاة الرحل أو شبه الرحل (Mountjoy and Embleton, 1965 : 252) . وكانت الزراعة بالنسبة للمقيمين مورد حياتهم الرئيسة وبخاصة زراعة النخيل. وهم لايقومون بفلاحة شجر النخيل في أغلب الأحوال ولا ريّه ، ولكنهم فقط يسمدونه ، لأن مستوى الماء الموجود تحت الأرض قريب من السطح ، ولايكاد المحصول السنوي للتمر يزيد عن ٤ ـ ٦ كغم لكل شجرة ، بينما يصل إذا رويت إلى ما بين ٣٠ ـ ٥٠ كغم وبخاصة في الشاطىء. وإذا تخطينا مناطق زراعة النخيل فإنه يتم ريّ المزروعات في أغلب الأحوال عن طريق الآبار وبخاصة في الجنوب ، ويتم سحب الماء من البئر عن طريق الدلو المصنوع من جلد الماعز ، الذي يتم رفعه إلى أعلى بواسطة حمار وبمساعدة رجل. وتزرع في الشتاء الحبوب (الحنطة والشعير) وفي الصيف الذرة السكرية (Sorghum) [٧] . ويتم هذا النوع من الزراعة بشكل متتابع فوق القطعة الزراعية نفسها . وهكذا ، فإن دورة المحاصيل بالقرب من الآبار تعطي محصولين وخمسة محاصيل متتابعة. ويحفظون القطاعات المزروعة (البساتين) عن طريق أسوار مؤقتة من سعف النخيل. أما أشجار (الرمان والعنب) فإنها نادرة ، وتزرع دائما بجوار الآبار أو الينابيع . ويقوم بأعمال تسميد أشجار النخيل واستخراج المياه والري أصحاب الأراضي أنفسهم ، أو عمال مستأجرون أصلهم من رقيق الأرض ، وهم الذين كانوا إما عبيداً من الزنوج أو قبائل ذات أصول مختلطة ، وهم الشواشنة ، (Despois, 1965:877) . وقد ظهرت أكبر نسبة من هؤلاء في وادي الآجال لانتشار الآبار ، التي تتطلب جهدا كبيرا في رفع مياهها ، بينما قل عددهم في وادي الشاطىء حيث تكثر الينابيع التي لاتتطلب رفع المياه (الدناصوري ، ١٩٦٨ : ١٦٠).

ويعيش المزارعون (المقيمون) في قرى ذات منازل مزدحمة مبنية من الحجارة أو الطابوق، وتعلوها السقوف المسطحة المطلّة على أفنية مسقوفة أحيانا، ومتلاصقة تقريبا في مناطق لا تكاد تصل إلى ثلثي المساحة في كل قرية. ولا تتخذ هذه المنازل المظهر المدني المريح نسبيا إلا في المراكز الرئيسة مثل براك في منطقة الشاطىء ومرزق وواحات سبها والبوانيس. أما في المناطق الفقيرة، فإن المساكن أكواخ من سعف النخيل (زريبة)، وتبنى كل منها على مسافة واسعة من الأخريات خوفا من الحريق. وتتوقف المسافات بين المنازل ـ سواء أكانت هذه المنازل متلاصقة أم متباعدة عن بعضها ـ على درجة التلاحم بين القرويين وعلى نوع المساكن، ولا علاقة له بالاختلافات الاقتصادية (Despois, 1965: 877) .

وتكاد تربية الحيوانات أن تكون النشاط الوحيد للرعاة الرحّل في أطراف فزان. ويرتحل التبو في الجنوب الشرقي في مجموعات صغيرة بين تيبستي وجبل بني غنيمة ومنطقة القطرون. ويسكنون في أكواخ مؤقتة مصنوعة من جريد النخيل. ويسوق طوارق الاجر (Touareg Ajjer) من منطقة غدامس قطعانهم إلى مقربة من الشاطىء على حافة وادي الآجال ومنطقة مرزق، ويعيشون في خيام مصنوعة من جلود الحيوانات أو خيام مستديرة مؤقتة مصنوعة من الحصير (Despois , 1965: 877) .

أما الرعاة في الشمال وهم العرب؛ فهم أكثر عددا من الرعاة الآخرين في فزان. ويأتي القذافة والأرفلة وأولاد بوسيف والزنتان من جبلة إلى الشاطىء، وقسم من المقارحة، وذلك في نهاية الصيف في وقت محصول التمر، ولكن أغلب المقارحة والحساونة يمتلكون أشجار نخيل وأراضيَ يقوم الشواشنة بفلاحتها، ولذلك أصبح هؤلاء ـ المقارحة والحساونة ـ قوماً شبه رحّل، يعيشون بالتبادل في منازل أو خيام. أما الحتمان والزوايد والجوايدة، الذين كانوا شبه رحّل في السابق فقد أصبحوا مستقرين بشكل يكاد يكون كاملا في الجزء الغربي من الشاطىء (Despois, 1965: 877) .

وتبرهن الدراسة السكانية والعلاقات الإنسانية في فزان على مدى وحدة فزان من حيث التلاحم البنيوي والاقتصادي لسكانها؛ فالمقيمون يرتبطون بعلاقة وثيقة بالرحّل، واقتصاد الرحّل يكمل اقتصاد الحضر، ويتم بينهما تبادل السلع والأنعام بالتمور والحبوب. ولا يمكن لقبائل الطوارق أن تستغني عن سلع فزان، ولذلك كان من الصعب على الطوارق أن يبتعدوا عن فزان التي تشكل خزانا تموينيا لهم، وكذلك بالنسبة للفزانيين الذين يعتبرون الطوارق زبائنهم (Verneir, 1947: 189) . ويشكل الرحّل الموجودون في الشمال أكبر عدد من المشترين للتمر، وهم يستهلكون قسما كبيرا منه، ويسوّقون الباقي في طرابلس، ويقايضون به السلع المصنوعة التي تصل إلى طرابلس (Despois, 1965: 877) .

ويمكن تقسيم السكان في فزان تبعا لما سبق ذكره، وحسب طريقة حياتهم إلى : المقيمين الثابتين، شبه الرحّل، ثم الرحّل. وأغلب السكان الرحّل من العرب والبربر، والسكان الرحّل وشبه الرحّل في فزان منظمون على الأسس القبائلية، حيث ينتخب الرؤساء، وللشيوخ نفوذ وسلطة عظيمة. وينقسم المزارعون إلى ثلاثة أقسام، عمال الحقول وليس لديهم مصدر للرزق سوى أعمالهم اليدوية، والطبقة المتوسطة وهم الذين لايعملون بأنفسهم وإنما يؤجرون عمالا من الطبقة الأولى، وأخيرا الطبقات العليا، وهم أصحاب الملكيات الكبيرة (ليبيا ١٩٤٨، وثيقة رسمية : ١٢٨ ـ ١٣٠).

أطماع فرنسا في فزان قبيل الاحتلال الفرنسي

لما كانت فزان تشكل الجزء الأكبر من جنوب ليبيا، فقد أصبحت هذه المنطقة ضمن اهتمامات فرنسا وبخاصة منذ عام ١٨٩٠، حيث اعتبرت فرنسا الجنوب الليبي امتدادا طبيعيا لمناطق نفوذها في الصحراء الكبرى، منذ ربطت هذه الصحراء مع افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية، وهي المناطق التي دخلت ضمن مناطق النفوذ الفرنسية. وعندما وضعت فرنسا اهتماماتها تلك موضع التنفيذ كان لا بد من الصدام مع قوى أخرى أوروبية أو محلية. واتبعت فرنسا سياسات متنوعة؛ تقوم إمّا على عقد معاهدات مع هذه القوى أو استعمال أسلوب القوة العسكرية، لتحقيق أهدافها النهائية في ربط فزان مع مستعمراتها في الصحراء الكبرى.

ففي عام ١٨٩٠ عقدت فرنسا معاهدة مع انجلترا، نتج عنها تقسيم غربي افريقيا (دياب، ١٩٨١ : ١٤١). وكانت هذه المعاهدة هامة بالنسبة لفرنسا، فقد حددت لها منطقة نفوذ واسعة، وأتاحت لها الوصول إلى بحيرة تشاد، التي تعد مفتاحا للمناطق الافريقية الأخرى، كما اعترفت بريطانيا في هذه المعاهدة بأن المنطقة الواقعة جنوب البحر المتوسط منطقة نفوذ فرنسية (تشايجي، ١٩٨٢ : ١٣٥ - ١٣٦).

كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة على فزان كبقية أقاليم ليبيا، وقد أخذت تدرك خطورة الأطماع الفرنسية وبخاصة في حوض تشاد، حيث كانت تعتبر تشاد من دواخل الجنوب الليبي، فدخلت في نزاع دبلوماسي مع فرنسا، ولكن فرنسا تحركت خطوة إلى الأمام، حيث عقدت معاهدة جديدة مع انجلترا في ١٤ يونيو حزيران ١٨٩٨، كان من نتيجتها توسيع منطقة النفوذ الفرنسية، وزيادة الارتباط بين أجزاء تلك المنطقة (تشايجي، ١٩٨٢ : ١٥٤ ـ ١٥٥). ووقعت معها معاهدة أخرى صيغت في أربع مواد، منها المناطق التي ترغب فيها كل من الدولتين، وبخاصة تلك التي تتعلق بالصحراء الكبرى[٨].

وكان تنفيذ تلك المعاهدة يرتبط بتصفية دولة رابح[٩]، الذي بدأ استقراره في منطقة تشاد بين عام ١٨٩٣ و ١٨٩٦. وتمكن من توسيع سلطانه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر على حساب الأراضي التشادية. وقد بلغ من القوة في تلك الفترة حداً جعل المهدي في السودان يدعوه للانضمام إليه (يونس، ١٩٧٦ : ١٧٠). كما حاول التقرب من الشيخ السنوسي[١٠]، ضد الخطر الفرنسي، فوظفه الشيخ السنوسي على أساس الجهاد باسم السلطان العثماني (تشايجي، ١٩٨٢ : ١٦٠ ـ ١٦١). غير أن هذه المحاولات التي جاءت من قوى محلية، وهدفت إلى التحالف من أجل التصدي للخطر الأوروبي بشكل عام والفرنسي بشكل خاص لم تكن ناجحة. وتم القضاء على رابح في ٢٢ ابريل (نيسان) من عام ١٩٠٠ في معركة عاجرى قرب أنجامينا. كما تمكنت فرنسا أيضا من القضاء على فضل الله بن رابح، الذي ظل يقود المقاومة بعد أبيه عام ١٩٠١ (الحنديري، ١٩٨٣ : ٨٧).

ولتنفيذ ما جاء في معاهدة ٢١ مارس (آذار) ١٨٩٩، دخلت فرنسا في مفاوضات مع إيطاليا،

حيث تم الاتفـاق في ١ نوفمبر (تشرين الثاني) على أن تعطى إيطاليا فرنسا حرية العمل الكاملة في مراكش مقابل أن تعطي فرنسا إيطاليا حرية العمل في طرابلس وبشكل متساو بين الطرفين. وأن تقدم فرنسا تعهدا لإيطاليا يقوم على أساس أن فرنسا لن تجتاز الحدود التي رسمت في معاهدة ٢١ مارس (آذار) ١٨٩٩ المتعلقة بطرابلس وبنغازي؛ أي أن منطقة فزان تركت ضمن منطقة النفوذ الفرنسي (تشايجي، ١٩٨٢ : ١٧٨ ـ ١٧٩).

لكن الـدولـة العثمانية نتيجة لهذه التطورات، بدأت تدرك خطورة التحرك الفرنسي، فقامت بالاتصال مع فرنسا عن طريق إرسال مذكرات لها تبين فيها قلقها (تشايجي، ١٩٨٢ : ١٩٢ ـ ١٩٥)، كما قامت الدولة العثمانية بتحركات عسكرية، غير أن هذه التحركات لم تكن ذات فاعلية، وبخاصة بعد التفاهم الفرنسي/الإنجليزي بالاتفاق الودي عام ١٩٠٤ [١١]. كذلك دخلت متغيرات جديدة عنـدما نشبت الحرب الإيطالية/العثمانية عام ١٩١١، التي انتهت بهزيمة العثمانيين، وتنازل الدولة العثمانية عن حقوقها في ليبيا بموجب معاهدة لوزان التي وقعتها مع إيطاليا في ١٥ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٢ (الوافي، ١٩٧٧ : ٢١٤). ولم تستقر الأمور في فزان ـ حسب رغبة الإيطاليين ـ إلا عندما احتلها الجنرال جراتزياني (Graziani) في سنة ١٩٣٠، وجعل الإيطاليون سبها العاصمة الإدارية لها بدل مرزق.

احتلال فرنسا لفزان ما بين ١٩٤١ و ١٩٤٣

جاءت الفرصة المواتية لفرنسا لاحتلال فزان باندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث دخل جنوب ليبيا والمنطقة كلها تحت ظروف جديدة، تمثلت بانضمام إيطاليا إلى ألمانيا ضد الحلفاء، وسقوط فرنسا أمـام تقـدم الجيوش الألمانية في يونيو (حزيران) ١٩٤٠. وترتب على ذلك قيام حكومة فيشي الموالية للألمان، وتوقيع هذه الحكومة الهدنة مع ألمانيا في ٢٢ حزيران (يونيو) من ذلك العام (الدسوقي ١٩٦٨ : ١٢٣).

رفض الجنرال ديجول (Degaulle) الهزيمة، فبدأ حركة فرنسا الحرة. وتعاملت بريطانيا مع ديجول بصفته زعيم تلك الحركة، وتعاونت مع قوات فرنسا الحرة للحرب ضد الأعداء المشتركين، وذلك حسبما جاء في رسالة من تشرتشل (Churchill) رئيس الوزارة البريطانية إليه (ديجول، ١٩٦٤: ٦٠ ـ ٦٢). وفي ٢٧ أغسطس (آب) أعلن ديجول أن تشاد تعتبر في نظره نموذجا يحتذى، تنطلق منه القوات الفرنسية الحرة نحو فزان (هاتش، ١٩٦٩ : ٣٨)، وعين الجنرال ليكليرك (Leclerc) قائدا لتلك القوات، التي انطلقت من فورت لامي، (ديجول، ١٩٦٤ : ٩٤).

بدأت هذه القوات بمهاجمة الكفرة ومحاصرتها (Moynet, n. d: 14-16) وتم احتلالها من القوات الإيطالية في ١٥ آذار (مارس) ١٩٤١. والكفرة واحة تتبع برقة، وساهمت قوات بريطانية في احتلالها. ولأهميتهـا بالنسبـة للقـوات البريطانية في برقة، حدث خلاف بين الإنجليز والفرنسيين الأحرار بعد احتلالها. وأخيرا تم حل الخلاف حول الكفرة باتفاق عقد بين قيادة الشرق الأوسط وبين ديجول، وذلك

بأن تتمركز حامية فرنسية/بريطانية مشتركة في الكفرة، ويرفع العلمان الفرنسي والإنجليزي فيها حتى تتم تسوية الصلح (Pichon, 1945: 290) .

بعد ذلك بدأت القيادة الفرنسية خطوتها التالية، وهي التقدم نحو فزان؛ الهدف الرئيس من الهجوم الفرنسي على الجنوب الليبي، وهو الهجوم الذي تزامن مع الهجوم البريطاني على طرابلس. بدأ الهجوم الفرنسي على فزان في ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٤٢، ومنذ مطلع سنة ١٩٤٣ بدأت الفوضى تدب في القوات الإيطالية المتمركزة في فزان. واستطاعت القوات الفرنسية احتلال جميع فزان ما بين ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٢ ويناير (كانون الثاني) ١٩٤٣[١٢]، في الوقت الذي كان فيه الجيش الثامن البريطاني يتقدم على طول الساحل، ويتأهب لدخول طرابلس. وكانت القوات الفرنسية التي احتلت فزان تأتمر بأوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة في الشرق الأوسط (Kirk, 1952: 402) . وشاركت كتيبة فرنسية الجيش الثامن الإنجليزي في دخوله لطرابلس في ٢٥ يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٤٣ (Moynet, n.d: 47) . أما غدامس فقد تم احتلالها في ٢٦ يناير (كانون الثاني) في العام نفسه (Moynet, n.d: 47)[١٣] .

واتفق في اجتماع تم بين الجنرال مونتغمري (Montgomery) الإنجليزي، قائد الجيش الثامن، والجنرال ليكيلرك الفرنسي، قائد الحملة الفرنسية في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٣ على أن الأراضي الممتدة جنوبا حتى الحد الشمالي لولاية فزان العسكرية القديمة تكون تحت الإدارة البريطانية. وتحددت بذلك منطقة الإدارة الفرنسية بمنطقة الصحراء التي تشتمل على فزان حتى خط عرض ٢٨° شمالا. وبعد ثلاثة أيام اتصل الجنرال ليكيلرك بالجنرال الكسندر (Alexander) ، القائد العام لقوات الشرق الأوسط، وأخبره أن القوات الفرنسية قد احتلت غدامس ودرج، وأنه قد أصدر تعليماته لهذه القوات أن تتولى الإدارة الفرنسية. ثم اتفق فيما بعد على خط معدل يستبقي الفرنسيون بمقتضاه بعض الواحات الغربية ضمن منطقة إدارتهم. واستقرت الإدارة العسكرية البريطانية في النهاية على وضع يكون فيه إقليم طرابلس تحت هذه الإدارة باستثناء واحات غدامس ودرج وسيناون على الحد التونسي، التي ظلت تحت الإدارة الفرنسية في فزان (Lord Rennell, 1970; 292-293) .

الإجراءات الفرنسية في فزان عقب الاحتلال مباشرة

اصبحت ليبيا في نهاية شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٤٣ مقسمة إلى ثلاث مناطق عسكرية محتلة، برقة وطرابلس تتبعان بريطانيا وفزان تتبع فرنسا. وكانت الحجة التي استمدت منها هاتان الدولتان شرعية إدارتها لهذه الأقاليم هي معاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧، التي تنظم ما يحتله العدوّ من أرض. وهذه المعاهدة منحت للسلطات البريطانية والفرنسية سلطات تشريعية وإدارية كاملة في انتظار التسوية النهائية عن طريق معاهدة صلح مع إيطاليا (حبيب، ١٩٨١ : ٧ - ٧١).

وطبقت فرنسا عقب الاحتلال مباشرة - في منطقة احتلالها - إدارة عسكرية مستمدة أصولها مما كان مطبقا في تونس والجزائر، وذلك باتباعها الأسلوب نفسه القائم على ضباط يقودون حاميات محلية،

لهم صفـة ضبـاط سياسيين وإداريين. وفي الوقت نفسه أبقت فرنسا بعض مظاهر النظام الإداري الإيطالي الذي كان يعتمد على المدير، وهو الذي يدير مجموعة من القرى لمنطقة طبيعية واحدة أو قبيلة من الرحّل، والذي تشمل صلاحياته كل القضايا المتعلقة بالأوامر داخل المديرية، ولا يخضع للإدارة الفـرنسية إلا في مسائل الجباية والمسائل الفنية والتنظيم العام. وهو الذي يرجع إليه أيضا البّت في النزاعات البسيطة أو المحلية. أما القضايا الجنائية فيحيلها إلى الإدارة الفرنسية (Ministere Des Affaires Etrangeres, 1948 No 936:5). والحقيقة أن فرنسا لم تقسم فزان كما كانت في عهد الإدارة الإيطالية، إنما قسمتها كما يلي: غدامس، غات[١٤]، فزان، وقسمت فزان إلى الفروع التالية: فرع الشـاطىء ويشمل مديريات براك ورحل المقارحة والحساونة والبرغن وادري، وفرع سبها ـ اوباري ويشمـل مديريات سبهـا وبنت بية واوباري والطوارق الرحل أوراغن (Uraghen) والطوارق الرحل أمنغهاساتن (Imanghassaten)، وفرع مرزق ويشمل مديريات مرزق وأوادي اتبه وتراغن وام الأرانب والقطرون وتجمع التبو الرحل (Ministere Des Affaires Etrangeres, 1948:6).

أصبح لفزان حاكم عسكري فرنسي يعيّنه وزير الداخلية الفرنسي بالاتفاق مع وزير الحربية، ويرأس القوة العسكرية بالإضافة إلى مسئوليته، ويرتبط بالحاكم العام في الجزائر. وكان هذا الحاكم يكلف بوضع الميزانية، والإشراف على الأشغال الكبرى، وتسيير الاقتصاد، وحفظ النظام العام[١٥].

أما في الناحية المالية، فقد أقرت لجنة التحرير الفرنسية عام ١٩٤٣ أن يستعمل الفرنك الجزائري بدل الليرة الإيطالية، استعدادا لوضع إدارة فزان تحت سلطة حاكم الجزائر. واندمجت المنطقة فعلاً ما عدا غدامس في مالية الجزائر بأمر لجنة التحرير الفرنسية بتاريخ أول ديسمبر (كانون أول) من عام ١٩٤٣، بحيث يضع الحاكم العسكري الفرنسي ميزانية فزان ما عدا منطقة غات ويقدمها إلى حاكم الجزائر، ويوافق عليها وزيرا المالية والداخلية الفرنسيان، أما في موضوع الضرائب فقد واصلت الإدارة العسكـرية الفرنسية الطريقة الإيطالية مع بعض التعديلات البسيطة، وفي مجال التبادل الخارجي، استمرت في مراقبة التبادل وجعلتها تحت إشراف الحاكم العسكري وهو يتصرف تبعا للظروف، وإن كان معظمها فيها يختص بالضروريات المتبادلة مع طرابلس (ليبيا سنة ١٩٤٨، وثيقة رسمية: ١٣٨ ـ ١٣٩).

ومما لا شك فيه أن الجانب العسكري في الإدارة الفرنسية في فزان كان هو الغالب، وكان هذا ناجما عن اهتمام فرنسا الكبير بهذا الإقليم، فهو واقع على حدود تونس والجزائر، وعلى حدود افريقيا الغربية والاستوائية الفرنسية. ولكونها منطقة عازلة تحمي الجانب المكشوف من الامبراطورية الافريقية الفرنسية الكبيرة من إمكانية التمزق الناتجة عن التسربات والتأثيرات الخارجية، لذلك أقامت فرنسا في فزان قوات من الفرق الأجنبية ووحدات من الفرسان (Spahi) تتمركز في الحصون الإيطالية السابقة، التي كانت تتحكم في الواحات الكبيرة مع ضباط مسئولين عن الشؤون الإدارية والعسكرية، وكان كل ذلك من أجل دعم الإدارة الفرنسية في فزان لدمج فزان إداريا وماليا مع الجزائر وفصلها عن باقي ليبيا (Wright; nd: 49).

ردود الفعل المحلية وكيف واجهتها فرنسا

أجمعت المصادر على أنه لم تنشأ أحزاب في فزان (زيادة، ١٩٥٨ : ١٣٥)، (Pelt, 1970: 55)، ولا هيئات ثقافية واجتماعية، وإن كان هناك بعض هيئات الأخوة الدينية (ليبيا، وثيقة رسمية : ١٣٠). وقد فسّر الحاكم العسكري الفرنسي ذلك بأنه راجع لفقر السكان، وعدم وجود وقت للسياسة، بسبب كد أهل فزان في العمل (ليبيا، وثيقة رسمية: ١٣٠) وجاء في تقرير اللجنة الدولية «أن الأفق السياسي للمزارعين المستقرين والرعاة الرحل شديد الضيق»[١٦].

لكن هذا لا يعني أن الفزانيين كانوا يجهلون تماما ما كان يحيط بهم من أحداث في العالم الخارجي (Pelt, 1970: 56)؛ فقد كانت الصحف تصل إليهم من افريقيا الشمالية الفرنسية، وتنشر أخبار طرابلس في الإقليم عن طريق التجار (ليبيا عام ١٩٤٨، وثيقة رسمية : ١٤٧). كما بدأت تظهر، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، بوادر شعور سياسي يقوم على أفكار تتوجه نحو تطوير الإقليم وفقا للتطورات العامة التي حدثت بعد تلك الحرب، ولكن الذي كان يقلل من ذلك التوجه هو بقاء تلك المشكلة التي كانت متمثلة بصعوبة الاتصال بين الواحات أو القرى لبعد المسافة بينها (Pelt, 1970: 56)

ومما يجدر ذكره أن المؤسسات الوحيدة في البلاد كانت دينية بطبيعتها قبيل وصول الفرنسيين إلى فزان، وفي هذا السياق فإن مما يستحق الذكر أنه كان لا يزال للسنوسية في فزان بقية تأثير، وهو ذلك التأثير الذي كان قد بدأ منذ أقيمت الزوايا السنوسية في فزان (Pelt, 1970: 56) [١٧].

والحقيقة أنه بعد أن وضعت أسس الإدارة الفرنسية في فزان موضع التنفيذ فقد صاحب هذه الإدارة كبح سياسي، وحدث ارتياب لدى السكان في هذه الإدارة (Wright, n.d: 49)، وساد شعور لدى هؤلاء السكان أن فرنسا بدأت تنفيذ سياسة ضم منطقة فزان إلى أراضي المناطق الافريقية المجاورة الواقعة تحت سيطرتها؛ حيث بدأ الفرنسيون في وضع الحواجز والعراقيل بين فزان وإقليم طرابلس لأجل تحويل التجارة إلى تونس، كذلك قيدت الإدارة الفرنسية هجرة العمال الفصلية إلى إقليم طرابلس (Pelt, 1970: 56). بالإضافة إلى ذلك فقد منع الاتصال بين فزان وبين الدول المجاورة غير الفرنسية (رياض، ١٩٦٧ : ٢٩٧ - ٢٩٨).

من ناحية عامة، وفي مجال التطبيق العملي للإدارة الفرنسية في فزان، اتبعت وسائل وأساليب من الكبت والقهر تختلف في درجتها من واحة إلى أخرى، ومن قرية إلى قرية، وذلك حسب طبيعة السكان المعيشية، وحسب اتجاهات الوجهاء المحليين. ونفذت السلطات الفرنسية في الوقت نفسه اجراءات اقتصادية كان من أهمها زيادة حصة الساقي (Jebbad) من الربع إلى الثلث من دخل الملاك أو صاحب الأرض مقابل سقايته لأرض الملاك. وأدى هذا الإجراء إلى تحسين الظروف المعيشية إلى حد ما في المنطقة. لكن هذه السياسة المزدوجة خلقت ردود فعل مضادة بين الناس في فزان (Pelt, 1970: 155). والذي زاد من ردود الفعل هو تلك المحاولات الفرنسية في إضعاف صلات الفزانيين مع المناطق الليبية المجاورة[١٨].

لذلك أعرب بعض الزعماء الفزانيين عن رغبتهم في إنشاء حكم ذاتي، في الوقت الذي أخذ فيه الفرنسيون يشددّون الخناق على البلاد، حيث منع الفرنسيون قيام أي مؤسسة ثقافية أو اجتماعية، وصودرت الحريات المختلفة (رياض، ١٩٧٦ : ٢٩٨)[١٩]. وفي تلك الأثناء كان الزعماء الفزانيون قد اتصلوا بالزعماء الطرابلسيين الذين نصحوهم بمناوأة السلطات الفرنسية، عندها «أخذ الزعماء الفزانيون يبحثون إمكانية تنظيم حركة مقاومة، حيث تم إنشاء جمعية فزانية سريّة في سنة ١٩٤٦، وانتخب الشيخ عبد الرحمن بن محمد البرقولي رئيسا للجمعية، ومحمد بن عثمان الصيد نائبا للرئيس، الذي أقام علاقات سرية مع الزعماء الطرابلسيين وأمير برقة إدريس» (خدوري، ١٩٦٦ : ١٢٨). وفي عام ١٩٤٧ اكتشفت السلطات الفرنسية الجمعية، وألقت القبض على بعض أعضائها، فتوقف نشاطها. لكن عندما وصلت لجنة التحقيق الدولية إلى فزان، «انتقدت الجمعية الإدارة الفرنسية وطالبت بوحدة فزان مع المناطق الليبية الأخرى تحت زعامة السنوسية» (خدوري، ١٩٦٦ : ١٢٨). وألقى القبض على ابن عثمان بعد مغادرة لجنة التحقيق الدولية فزان، وأودع السجن ست سنوات، ثم وضع تحت رقابة الشرطة فترة أخرى، حيث أطلق سراحه بناء على طلب مفوض الأمم المتحدة في ليبيا ادريان بلت (Adrian Pelt) ، (خدوري، ١٩٦٦ : ١٢٨).

لم تكن تلك الجمعية الفزانية هي رد الفعل الوحيد عند الفزانيين نحو الإدارة الفرنسية، لأن أسلوب الحزم والصرامة الذي تميزت به الإدارة الفرنسية كان لابد أن يؤدي إلى مشكلات ومواجهات مع سكان فزان؛ فالإدارة المحلية الفرنسية التي كانت منظمة على النمط التنظيمي المعروف في جنوب الجزائر، المدعوم بوحدات عسكرية أجنبية ومحلية مقيمة في أماكن حصينة هي عبارة عن تلك الحصون التي أنشأها الإيطاليون. ففي سبها كان الحصن مقاما على قمة تلة غير مرتفعة وكانت القوات المسلحة الفرنسية تجوب في أنحاء فزان مستخدمة ناقلات جنود مدرعة وذلك من أجل الحفاظ على النظام عن طريق إظهار القوة المسلحة (Pelt, 1970: 156) .

وأفرز هذا النمط من الإدارة الفرنسية رد فعل من نوع آخر، ففي أحد أيام سنة ١٩٤٨ حوصر حصن سبها بأعداد محدودة من القرويين من قرية «جديد» يقودهم كما يقول بلت (Pelt) شخص ادّعى النبوة، وأنه تسلّم رسالة من السماء عن طريق الملائكة، وأن تلك الرسالة كانت تملي عليه أن يستولي على الحصن (Pelt, 1970: 156-157) ونجح هؤلاء القرويون في الاندفاع داخل الحصن والتغلب على أفراد الحامية، غير أن القرويين حوصروا داخل الحصن، وهاجمتهم مجموعة من أفراد الحامية كانت في الجزء السفلي من الحصن خارج الاستحكامات، واستطاعت هذه المجموعة التغلب على القرويين وقتل معظمهم (pelt, 1970:157) . ويعلق بلت على هذه الحادثة بقوله «بالرغم من أنها لم تترك أثرا عسكريا، فإنها هزت السلطات الفرنسية بعنف، وقللت من احترام أهالي فزان للفرنسيين» (Pelt, 1970:157) .

الموقف الدولي من قضية فزان [٢٠]

بعد أن وضعت الحرب أوزارها، راود الدول الأربع الكبرى (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) الأمل في تحقيق أطماعها في ليبيا، حيث وجدت هذه الدول الفرصة مواتية بعد

هزيمة المحور وبخاصة إيطاليا. ولما اجتمعت هذه الدول في بوتسدام (Potsdam) (٢١)، لتبحث بين أمور أخرى مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة في افريقيا، بما في ذلك ليبيا، بدا الخلاف واضحا بين هذه الدول حول ليبيا بشكل خاص، ومصير المستعمرات الإيطالية بشكل عام، وذلك من خلال المقترحات التي قدمتها تلك الدول (٢٢) . وتم الاتفاق على عدم السماح لإيطالية بالعودة إلى مستعمراتها السابقة، وعلى إنشاء مجلس لوزراء خارجية الدول الأربع الكبرى (البطريق، ١٩٧٤ : ٤٤٠).

وبناء على ذلك أحيلت مسألة المستعمرات الإيطالية في افريقيا، ومن ضمنها ليبيا إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى، الذي انعقد في لندن في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٥، وهو المؤتمر الذي بدت فيه الأطماع واضحة حول ليبيا وبخاصة أطماع فرنسا في فزان. وقد تكشف موقف فرنسا بعد عرض المقترحات التي تمثلت في: اقتراح سوفياتي يدعو إلى أن يدير السوفييت إقليم طرابلس مع إقامة مجلس لمدة عشر سنوات حتى تصبح البلاد معدة للاستقلال (Pernont, 1945: 363-368)، واقتراح أمريكي وهو قائم على أساس الوصاية الجماعية أو الإدارة المباشرة من قبل الأمم المتحدة (U. S. A. Department of State, Doc. 84: 173-174) . وقد رفض بيدو (Bidaul) وزير الخارجية الفرنسية الاقتراحين، وبخاصة الوصاية الجماعية، واعتبرها غير عملية (Rivlin, 1950; 16)، كما اعتبرها خطوة خطيرة لم يحن وقتها بعد، من حيث إمكانية تأثيرها على تبعية البلاد المجاورة لليبيا، والتابعة لفرنسا وهي تونس والجزائر ومراكش، في الوقت الذي أيّد فيه عودة إيطاليا إلى ليبيا (Pelt, 1970: 61) . أما بيفن (Bevin) وزير الخارجية البريطانية، فقد أعلن في المؤتمر أنه يجب على إيطاليا أن تتنازل عن كل مستعمراتها في إفريقيا (زيادة، ١٩٥٨ : ١٦٣).

وفي ابريل (نيسان) ١٩٤٦ استأنف مؤتمر وزراء الخارجية اجتماعه في باريس، وتجلت الخلافات بين أعضاء المجلس بأجلى مظاهرها حول توزيع المستعمرات الإيطالية (البطريق، ١٩٧٤ : ٤٤٢)، فقد أعادت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عرض اقتراحاتها السابقة، في الوقت الذي اتسم فيه موقف بريطانيا بالغموض إزاء المستقبل، ثم ما لبثت أن وافقت مع الولايات المتحدة على الوصاية الإيطالية بشرط أن لاتشمل برقة (Rivlin, 1950: 12-13) . أما وجهة النظر الفرنسية فكانت تقوم على أن أي اقتراح يُقدّم يجب أن لا يشمل فزان، تماما مثل بريطانيا بالنسبة لبرقة. وهنا دخل المؤتمرون في طريق مسدود. وعمدت بريطانيا إلى أسلوب المناورات السياسية داخل المؤتمر فاقترحت مبدأ استقلال ليبيا حالا، وهي تدرك عدم إمكانية نجاح ذلك، لأنها كانت متأكدة أن فرنسا لن تقبل به، وفي حالة الموافقة عليه، وهو أمر مستبعد، فإنها تعمل على إبعاد الاتحاد السوفياتي الذي بدا وكأنه شريك في العملية كلها. وقد أدرك مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ذلك، فأوصى بأن يوضع إقليم طرابلس تحت وصاية إيطالية/سوفياتية، ولكن اقتراحه رفض (خدوري، ١٩٦٦ : ١٣٧).

وفي تلك المرحلة بدا أن كلا من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة تعمل على إقصاء الاتحاد السوفياتي، وتركز بريطانيا على برقة وفرنسا على فزان. وكان آخر اقتراح في ملف الاقتراحات هو ما طرحته الولايات المتحدة ضمن ورقة للعمل تقوم على أساس وضع تاريخ مثبت يحدد موعد استقلال ليبيا(٢٣). وفي ورقة العمل هذه كانت تدرك الولايات المتحدة أنها لن تنال قبول كل من بريطانيا وفرنسا ولكنها كانت مشاركة في الهدف الأساسي وهو إقصاء كل من الاتحاد السوفياتي وإيطاليا.

انتهى مؤتمر وزراء الخارجية في ١٥ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٦ دون الوصول إلى حل مقبول لدى جميع الأطراف. غير أنه تم الاتفاق في نهاية الأمر على صيغة تقدمت بها الولايات المتحدة وجاء فيها:

(١) إرجاء اتخاذ أي قرار يتعلق بالمستعمرات الإيطالية إلى ما بعد سنة على الأقل.
(٢) إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا لم تستطع الدول الأربع الكبرى حل القضية خلال سنة واحدة بعد دخول معاهدة الصلح حيز التنفيذ.
(٣) قبول الدول الأربع الكبرى يرتبط بأي توصيات يتم صدورها من قبل الجمعية العامة.
(٤) إرسال لجان لتقصي الحقائق إلى المستعمرات للتحقق من رغبات السكان المحليين (Sabki, 1970: 34).

واشترط كاتفاق بين الأطراف الأربعة أن توضع هذه البنود في معاهدة الصلح المتعلقة بمسألة المستعمرات الإيطالية. وكان آخر فصل من فصول مؤتمر باريس هو توقيع مجلس وزراء الخارجية للدول الأربع الكبرى في ١٠ فبراير (شباط) عام ١٩٤٧ على معاهدة الصلح مع إيطاليا. وقد جاء في المادة (٢٣) من تلك المعاهدة أن إيطاليا تتنازل عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الافريقية في ليبيا واريتريا والصومال الإيطالي، وتظل البلاد المذكورة تحت الإدارة القائمة حاليا فيها إلى أن يتم الاتفاق بشأن حل المشكلة نهائيا، ويتم التصرف بالبلاد المذكورة تصرفا نهائيا بناء على قرار مشترك تصدره حكومات الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، في مدى سنة تبدأ من وضع المعاهدة الحالية موضع التنفيذ (خدوري، ١٩٦٦ : ١٣٨). وبذلك تكون فزان ـ بموجب هذه المعاهدة ـ قد بقيت تحت الإدارة الفرنسية (Sabki,1970:43).

وكان أبرز ما نتج عن معاهدة الصلح مع إيطاليا تشكيل لجنة التحقيق الرباعية، وذلك في اجتماع لنواب وزراء الخارجية في ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٤٧[١٤]. وكانت الولايات المتحدة في أول الأمر قد عارضت في إرسال لجنة للتحقيق إلى ليبيا لفحص الأحوال فيها؛ لأن ذلك يتيح للاتحاد السوفياتي فرص التدخل في مشكلة تحرص أمريكا وبريطانيا على إبقائها بعيدة (الشنيطي، ١٩٥١ : ٢٠٥). أما الهدف الرئيس للجنة فكان التعرف إلى رغبات السكان، ووضع تقرير عن الأحوال الداخلية في المناطق. وصدرت إليها التعليمات بأن تقصر تقريرها على ذكر الحقائق، وأن تمتنع عن تقديم أي توصيات تتعلق بحل مشكلة البلاد حلا نهائيا (خدوري، ١٩٦٦ : ١٤٣).

وصلت اللجنة إلى ليبيا في ٦ آذار (مارس) ١٩٤٨، وغادرتها في ٢٠ أيار (مايو). قضت منها عشرة أيام في فزان، ووجدت في هذا الإقليم تأخرا في جميع نواحي الحياة، ومع أنه لم يكن من السهل معرفة شعور السكان الحقيقي، إذ لم يكن لدى الكثرة منهم سوى فكرة مبهمة عن الرأي السياسي، فقد بدا أنهم راضون عامة عن الإدارة الفرنسية، وكان ثمة قلة من الزعماء القادرين على إبداء الرأي، وهؤلاء كانوا إلى جانب وحدة ليبيا واستقلالها (خدوري، ١٩٦٦ : ١٤٥). كما طلب العديد من السكان من اللجنة أن تأخذ في نظر الاعتبار شعورهم الإسلامي (ليبيا عام ١٩٤٨، وثيقة رسمية : ١٢٥).

وفي اعتقادي أن انطباعات العضو الروسي في اللجنة جاءت معبرة ومدركة للأحوال السائدة في فزان، وجاء فى نص تقرير هذا العضو أنه «تحدثت اللجنة في أثناء زيارتها فزان إلى حوالي ٧٠٠ فرد، وتميزت هذه المحادثات في أن نصف المناطق التى سئل أهلها عن آرائهم، لم يكن للمسئولين فيها أية فكرة محددة واضحة عن مستقبل الحكم، وكثيرا ماكانت آراؤهم تردد: فليكن. . . . فليكن، وقد شذ الطوارق فقط عن هؤلاء وهم يكونون ٢٠٪ من مجموع من تحدثت إليهم اللجنة، فأعربوا عن رغبتهم في استمرار الإدارة الفرنسية. وقد قدم الطوارق لمقابلة اللجنة بصفة عامة بناء على تعليمات من المديرين، وأعلنوا عن استعدادهم للتقيد بآراء شيوخهم. وهؤلاء كما ذكرت الإدارة الفرنسية نفسها - يتقاضون مساعدات من الإدارة. وقد أعلن الطوارق أن الإدارة الفرنسية تحسن معاملتهم، وأعفتهم من الضرائب، وأن الإيطاليين كانوا يحسنون معاملتهم فيما مضى أيضا»، (ليبيا عام ١٩٤٨، وثيقة رسمية: ١٤٩ - ١٥٠). أما بالنسبة للآراء حول مستقبل الحكم فقد وجد العضو الروسي في اللجنة أنها آراء متشعبة وهي كما يلي:

١ - استمرار الإدارة الفرنسية ٤٤٪ (منهم حوالي النصف من الطوارق).
٢ - يقبلون أي حكومة كانت ٢٦٪.
٣ - يريدون حكومة إسلامية ١٨٪.
٤ - يقبلون قرار الدول الأربع ١٢٪ (ليبيا عام ١٩٤٨، وثيقة رسمية: ١٥٠) [٢٦].

والحقيقة أن اللجنة لم تتوصل إلى قرار موحد، وقدمت توصيات متناقضة. ولما اجتمع وزراء الخارجية الأربعة في ١٣ ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٤٨ لدراسة التوصيات لم يكن أمامهم من خيار سوى إحالة الموضوع برمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تنفيذا لشرط ورد في معاهدة الصلح (Article 23, Annex. XI) ينص على تفويض الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب إحالة مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى هيئة الأمم المتحدة، حيث أدرجت في ٢٤ ديسمبر (كانون أول) ١٩٤٨ في جدول الأعمال (الشنيطي، ١٩٥١: ٢١٢).

وفي ابريل (نيسان) ١٩٤٩ بدأت المناقشات في القضية أمام الجمعية العامة، وعرضت عدة مشاريع قرارات بشأنها، أولها مشروع قرار بريطاني (Pelt, 1970:77) لاقى مقاومة عنيفة داخل الجمعية العامة؛ لأنه يقوم على أساس استمرار الإدارة البريطانية في برقة. وكان مما قاله المندوب البريطاني عند عرضه للمشروع، إن بريطانيا تدرك أن لفرنسا مصالح في فزان، ومن ثم فإنها لن تحدد موقفها من هذه المستعمرة إلا بعد أن يبسط المندوب الفرنسي وجهة نظره. وقد عرض هذا المندوب وجهة النظر هذه بقوله «إننا راغبون في إدارة شؤون فزان خلال الفترة التي ستنقضي قبل الاستقلال، ونرى أن تستمر الإدارة البريطانية في برقة»[٢٧]. أما المشروع الثاني فقد كان مشروع قرار سوفياتي (Pelt, 1970:77)، ويقوم هذا المشروع على أساس إحباط التماسك الغربي حول الاتفاق على ليبيا، وهو (التكتيك) نفسه الذي استعملته الولايات المتحدة في تلك المرحلة (Sabki, 1970: 58).

استمرت المناقشات في اللجنة السياسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، ولكن لم ينل أي اقتراح

الأغلبية. وتم أخيرا قبول اقتراح أمريكي لتأليف لجنة فرعية لدراسة المقترحات السابقة وتنسيقها (الشنيطي، ١٩٥١: ٢٢٤). ثم فوجئت هذه اللجنة في اليوم الذي عقدت فيه اجتماعها الأول بأن بيفن (Bevin) وزير خارجية بريطانيا وسفورزا (Saforza) وزير خارجية إيطاليا قد اتفقا في لندن على قضية المستعمرات الإيطالية، على أساس خطة مبنية على حل وسط؛ فقد أرضت الخطة إيطاليا إذ وعدتها بوصاية من الأمم المتحدة على إقليم طرابلس وأرضت بريطانيا إذ عرضت عليها الوصاية على برقة، يضاف إلى ذلك أن فرنسا كانت ستنال الوصاية على فزان (خدوري، ١٩٦٦: ١٥٢)، ولذلك نالت هذه الخطة دعم هذه الدول وصيغت على شكل قرار من قبل اللجنة الفرعية يتضمن معظم النقاط التي جاءت في مشروع بيفن /سفورزا[٢٨]، حيث عرض على التصويت. وكاد المشروع يحصل على أغلبية الثلثين لولا مندوب هايتي (Haiti) الذي صوت ضد القرار وبخاصة ضد الفقرة التي تنص على وضع طرابلس تحت وصاية إيطالية (Wright, 1969: 55).

أعقب فشل المشاريع السابقة ظهور اعتبار يقوم على أساس استقلال ليبيا ونبذ مبدأ الوصاية، حيث وجدت كل من فرنسا وبريطانيا في هذه المرحلة أن الاستقلال يمكن أن يعطى عن طريق الأمم المتحدة، وجعل ليبيا منطقة نفوذ لها. وهذا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة نفسها التي كان سيؤديها مبدأ الوصاية. وقد عبر عن هذا الاتجاه بصورة واضحة المستر نكنيل (Nc Neil) مندوب بريطانيا في الجمعية العامة الذي أعلن «أن حكومته ليست في وضع تفضل فيه ترتيب الوصاية على ليبيا، فبدلا من ذلك تدعو إلى استقلال برقة وطرابلس»[٢٩].

وفي هذه المرحلة أيضا بدأ ظل إيطاليا في الجمعية العامة يخبو، حتى أصبح لا وجود له في مشاريع القرارات الأخيرة، وبخاصة بعد فشل مشروع بيفن/سفورزا. وبدأت الدول الكبرى ترتسم لها صورة جديدة ناتجة عن مواقف معينة، فالاتحاد السوفياتي أصبح يهمه عدم التورط في سياسة تبعده عن مبدأ دعم مطالب الشعوب المبنية على الاستقلال، كما يهمه أن لاتقع ليبيا ضمن مناطق نفوذ الدول الثلاث الأخرى. وتحاول الولايات المتحدة تزعم المعسكر الغربي وملء الفراغ الذي يمكن أن ينجم عن إخراج بريطانيا وفرنسا من مناطق نفوذها. أما بريطانيا وفرنسا فقد تم التفاهم بينهما من أجل وضع ليبيا بأقاليمها الثلاثة تحت هيمنتهما، وبالصورة التي تحقق أهدافها الاستراتيجية.

تجمعت كل المعطيات السابقة، ليصدر قرار جديد يتعلق بليبيا، في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ وهو قرار رقم (٢٨٩) ومواده الرئيسة:

(١) تصبح ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وفزان دولة مستقلة ذات سيادة.

(٢) يحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن، وعلى كل لايجوز أن يتأخر عن أول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢.

(٣) يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان في جمعية وطنية ليقروا دستورا لليبيا بما في ذلك تعيين شكل الحكومة.

(٤) تعين الجمعية العامة مندوبا عن الأمم المتحدة في ليبيا ويختار مجلسا يساعده، ويقدم له النصح.
والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سن الدستور وإنشاء حكومة مستقلة (Wright,1969:58) .

وفي ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ عينت الأمم المتحدة المستر أدريان بلت (Adrian Pelt) الدانماركي كمفوض عام للأمم المتحدة في ليبيا لتنفيذ قرار رقم (٢٨٩)، الذي توجه إلى ليبيا للقيام بدراسة تمهيدية للوضع هناك، فوصل إلى طرابلس في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ ولخص مهمته في تصريح أذاعه في طرابلس[٣١].

سياسة فرنسا في فزان بعد صدور قرار الأمم المتحدة

امتنعت فرنسا عن التصويت إلى جانب القرار رقم (٢٨٩)، وقد فسر كوف دي مورفل (Couve de Mourville) مندوب فرنسا هذا الموقف «بأن فرنسا ترى أن التوصيات الخاصة بليبيا والصومال غير واقعية، لأنها غير مستمدة من البيانات التي بين أيدينا، ومرجعها تقرير لجنة التحقيق الرباعية؛ فقد اتفق المندوبون على أنه ليس بين المستعمرات الإيطالية السابقة ما هو أهل للاستقلال، وتناقض التوصيات الحاضرة هذه البيانات، ومع ذلك فإن أكثر الوفود قد تحمل هذه المسئولية الكبيرة في نوع من المثالية الحماسية التي لا يسعنا إلا تقديرها، ومع ذلك فإن الوفد الفرنسي مضطر إلى الاحتفاظ برأيه والامتناع عن التصويت» (الشنيطي، ١٩٥١ : ٢٤٣).

وبعد صدور القرار أخذت فرنسا تسعى جاهدة لإطالة أي فترة انتقالية لتضمينها أي قرار يصدر عن الجمعية العامة لتستطيع تنفيذ سياستها في فزان وهذا ما أكده شومان (Schuman) بقوله «إن المدة يجب أن لا تقل عن عشر سنوات حتى تكون شعوب برقة وطرابلس وفزان قادرة على إدارة نفسها».[٣٢]

سارعت فرنسا إلى تحقيق الإدارة التي صممت على إقامتها في فزان، ففي فبراير (شباط) ١٩٥٠، أي بعد ثلاثة شهور فقط من صدور قرار الأمم المتحدة، أقامت فرنسا نظاما انتقاليا (Transitional Regime) في فزان (Wright,1969:56)، حيث أصدر الحاكم الفرنسي في فزان يوم ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ أمره إلى الرؤوساء والجماعة[٣٣]، أن يلتقوا لانتخاب ثلاثة عن كل مديرية (مقاطعة إدارية)، التي كان عددها ١٧ مديرية بالإضافة إلى غدامس وغات. وكانت الطريقة التي تم فيها انتخاب هؤلاء هي طريقة الانتخابات المحلية؛ إذ يجتمع الوجهاء ورؤساء العائلات في كل مديرية ويختارون من بينهم ثلاثة رجال، أحدهم يمثل القبائل والثاني يمثل القرويين، والثالث يمثل سكان المدن (Pelt, 1970: 189. n. 52)، وقد شكل هؤلاء مجلساً تمثيلياً لفزان بمجموع ٥٨ عضواً (خدوري، ١٩٦٦ : ١٢٨).

اجتمع هذا المجلس في سبها يوم ١٢ شباط (فبراير) لانتخاب حاكم الإقليم، فأسفر الانتخاب عن اختيار أحمد سيف النصر[٣٤]. وصرح المتحدث باسم الحكومة الفرنسية أن أحمد سيف النصر قد انتخب بالاجماع حاكما للإقليم (Chef du Territoire) من قبل مندوبين يمثلون مختلف مناطق فزان «بما فيها غدامس وغات». أما مندوبو غات فلم يصوتوا لأن سكان تلك المنطقة كانوا يعتبرون أنفسهم

مواطنين فرنسيين، وكانوا قد أرسلوا عريضة إلى الحكومة الفرنسية بهذا المعنى (Pelt,1970:148) وعريضة أخرى إلى بلت بصفته المفوض العام للأمم المتحدة في ليبيا موقعة من ١٦١ من شيوخ ووجهاء غات وما يحيط بها، مؤرخة في ١٦ مايو (أيار) ١٩٥٠، يعلنون فيها رغبة الطوارق في بقائهم تحت الحكم الفرنسي. كما طالبوا فيها بإبقاء منطقتهم مندمجة مع الإقليم الفرنسي التابع لجنوب الجزائر (Pelt,1970:196).

كان سيف النصر يتمتع بنفوذ كبير في فزان، وكانت فرنسا، قبل اختياره لمنصب الحاكم لإقليم فزان، قد عملت مسبقا لإعداده لهذا المنصب (ليبيا سنة ١٩٤٨ وثيقة رسمية، ١٣٣)، فعملت على إثارة الخلافات بين زعماء العائلات وشيوخ القبائل مما أدى إلى تدعيم موقفه (Pelt,1970:173)، حيث أصبح الأداة الرئيسة لإدارة فرنسا للبلاد بعد دخول فرنسا الحرة إلى إقليم فزان (خدوري، ١٩٦٦ : ١٢٨)؛ لذلك لم يكن غريبا أن يعلن وزير الداخلية الفرنسية هنري كويل (Henri Gueuille) عند انتخابات سيف النصر «أن هذا الانتخاب جاء مؤشرا جيداً لرغبة الفزانيين في الاستقلال، وهذا يضيف - حسب رأيه - عاملا جديدا في هذه الحالة، وهو أنه من الصعب على فرنسا تجاهل رغبات الشعب الفزاني» (Pelt: 1970: 149-150).

أما حول اختيار سيف النصر لمنصب حاكم الإقليم، فإن جماعة البرقولي لم يؤيدوا ترشيح سيف النصر، وكان موقفهم هذا نابعا من موقف البرقولي المعادي للفرنسيين، وعلى أساس ما صرح به البرقولي، بأن الفزانيين يطمحون إلى ليبيا موحدة بأقاليمها الثلاثة (Pelt, 1970: 191-192). ويشير بلت حول الموضوع نفسه أنه في أثناء تواجده في فزان، وبعد انتخاب سيف النصر تسلم عريضة تحمل تواقيع ٣١ شخصا، يمثلون مجموعة من الفزانيين، تقيم في طرابلس. وجاء فيها أن سيف النصر فرض قرضا على أهل فزان [٣٥]، ويضيف على ذلك بأن شكاوى على شكل عرائض قدمت إليه من قرية «جديد» وهي قرية تعد جزءاً من واحة سبها، ومن غدامس أيضا تشير إلى الموضوع نفسه (Pelt, 1970: 195).

ولإكمال بناء النظام الانتقالي في فزان، طلبت فرنسا، من سيف النصر أن يختار ثلاثة مستشارين رئيسين (Counsellors) من أعضاء المجلس التمثيلي، فعهد سيف النصر إلى حمودة طه بإدارتي العدل والداخلية وإلى نصر بن سليم بالمالية والزراعة، وإلى مهدي أحمد بالصحة والتعليم (خدوري، ١٩٦٦ : ١٢٧). ويساعد هؤلاء المستشارين الرئيسين مستشارون فرنسيون (الشنيطي، ١٩٥١ : ٣٢١).

وبالرغم من أن المتحدث باسم الحكومة الفرنسية كان قد صرح بأن عدد المستشارين الذين سيعينهم حاكم الإقليم ستة، فإن عدد الذين تم تعيينهم ثلاثة فقط، كذلك فقد صرح المتحدث نفسه أن الحاكم سيكون الرئيس التنفيذي لفزان، وسيتغير لقب الحاكم الفرنسي إلى المقيم الفرنسي (French Resident) في فزان (Pelt, 1970: 169). غير أنه من الناحية الفعلية بقيت السلطات التنفيذية في يد المقيم الفرنسي (خدوري، ١٩٦٦ : ١٢٩)، هذا بالإضافة إلى أن السلطات التي تتعلق بالشؤون الخارجية والدفاع والملاحة الجوية والمطارات والأمور المتعلقة بالقوات المسلحة الفرنسية ووسائل المواصلات البريدية والبرقية وغيرها بقيت في يده (الشنيطي، ١٩٥١ : ٣٢٠).

استطاعت فرنسا أن تقيم في فزان أجهزة إدارية محلية على شكل نظام انتقالي يقوم على خدمة مصالحها، وكان للهيئات التشريعية الفرنسية موقف من سياسة الحكومة الفرنسية في فزان، وهي الهيئات الممثلة في الجمعية الوطنية (Assemblee Nationale) والمجلس الجمهوري (Counseil de la Republique) . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أظهر البرلمان الفرنسي اهتماما خاصا بشؤون فزان، من خلال المحيط الواسع لوضع فرنسا في افريقيا. وحدثت في داخل البرلمان مناقشات أظهرت هذا الاهتمام، منها تلك التي تمت في الجمعية الوطنية في ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٩ أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من تبني قرار الأمم المتحدة رقم (٢٨٩)، حيث انتقد عدد من المستجوبين من أعضاء الجمعية موقف الحكومة من قرار الأمم المتحدة والتزامها بتنفيذه بالرغم من امتناع المندوب الفرنسي في الجمعية العامة عن التصويت، كما أظهر هؤلاء المستجوبون خوفهم من أن هذا القرار لن يكون مفعوله على فزان فقط وإنما على الاتحاد الفرنسي في افريقيا بشكل عام. ووصل الأمر عند أحد المستجوبين أن يذكر بأنه كان يجب على المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة أن يصوت ضد القرار، وليس الامتناع عن التصويت فقط.

وحول هذه الملاحظات أجاب شومان وزير الخارجية الفرنسية على بعضها فقال «نحن لانستطيع التصويت ضد هذا القرار، لأنه لو فعلنا ذلك لاصطدمنا بالحكومات العربية والشعوب العربية المعنية بالأمر. كما يجب أن لا ننسى أن الاستقلال يمثل الركيزة الأساسية في القرار الذي وقع التصويت عليه، ولا يمكن أن نصوت ضد ما كان مقررا من فكرة منح الاستقلال (Assemblee Nationale, 1949: 6822) .

وفي مناقشة أخرى تمت في ١٦ مارس (آذار) ١٩٥٠ في مجلس الجمهورية، طرح أحد المستجوبين ملاحظات مشابهة للملاحظات السابقة في الجمعية الوطنية، تتعلق كلها بمهاجمة الحكومة بشأن ما اتخذ حول فزان. واستعمل شومان الحجج السابقة نفسها في رده، وأضاف إلى ذلك قائلا «نحن نجد أن مبدأ الاستقلال هو الهدف المنشود في الأراضي التي تولينا إدارتها، لذا وجب علينا الابتعاد عن كل سلوك من شأنه أن يفهم وكأننا ضد هذا المبدأ» (Conseil de la Republique, 1050: 864) . ونستدل على موقف مجلس الجمهورية من فزان بالقرار الذي تبناه في إحدى جلساته وجاء فيه «لقد تأثر المجلس بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٨٩) حول تكوين دولة مستقلة لليبيا، تحتوي على المقاطعات الثلاث، ملاحظا أن تأليف حكومة لهذه المقاطعات لا يستجيب مع تطور الشعوب ولا إلى طموحاتها، ولا إلى الظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية للبلدان المعنية. وفيما يخص فزان، فإن هذا القرار لا يتمشى والرغبة الواضحة التي عبرت عنها غالبية الشعب في فزان، المتعاطفة مع المصالح الفرنسية. ويدعو المجلس الحكومة إلى استعمال النفوذ الفرنسي للوصول إلى حل نهائي مطابق لرغبة الشعوب والمصالح الفرنسية» (Conseil de la Republique, 1950: 865) . ويذكر العقاد أن العناصر التي لامت الحكومة الفرنسية في البرلمان الفرنسي كانت في أساسها العناصر اليمينية (العقاد، ١٩٧٠ : ١٢٠).

في ظل هذا الموقف من قبل الهيئات الفرنسية، قامت الحكومة الفرنسية بتطوير إدارتها العسكرية المباشرة التي أعقبت الاحتلال الفرنسي لفزان، وأعدت لنظام انتقالي قائم على أساس مشروع حكومة

فزانية انتهت من إعداده في ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٠ ، حيث تم عرض هذا المشروع على مفوض الأمم المتحدة في ليبيا بلت (Pelt) ، وذلك عن طريقي القنصل الفرنسي العام في طرابلس روجر شامبارد (Roger Chambard) والحاكم الفرنسي في فزان الكولونيل موريس سارازاك (Maurice Sarazac) [٣٦] . وقد انتهز سارازاك الفرصة فأكد لمفوض الأمم المتحدة بأن الفزانيين لا يريدون الوحدة مع أي جزء آخر من ليبيا، وأن السكان يطلبون بأن يحكموا من قبل سلطة أجنبية، ويفضلون فرنسا (Pelt,1970:145). وفي أثناء عرض المشروع الفرنسي، اقترح مفوض الأمم المتحدة على المسئولين الفرنسيين تأجيل تنفيذ الخطة الفرنسية في فزان وأن يمنح له الوقت الكافي لدراستها. وقدم مذكرة تناول فيها بعض الاعتراضات على هذه الخطة وهي اعتراضات قائمة في أساسها على أنها متناقضة مع الفقرة (١٠) من قرار الأمم المتحدة رقم (٢٨٩)، وأن إنشاء أدوات حكم تسبق قيام الوحدة الليبية يعيق حرية إبداء الرأي في الجمعية الوطنية الليبية، المنوي تشكيلها حسبما جاء في قرار الأمم المتحدة. وفي شهر فبراير ١٩٥٠ قامت الحكومة الفرنسية بتسليم مفوض الأمم المتحدة مذكرة بيّنت فيها قواعد سياستها العامة في فزان، مشيرة إلى أنها ستعمل على فرض النظام بأقل قوة عسكرية، وبدون أن تمس العادات القديمة للقبائل المحلية، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تتلاءم مع الفزانيين ولا تتناقض مع قرار (٢٨٩). وجاء في هذه المذكرة أيضا أنها ستضع هذه السياسة موضع التنفيذ (Pelt, 1970: 146-147) .

ومما يجدر ذكره أن الاعتراضات التي قدمها مفوض الأمم المتحدة لم تثن فرنسا عن السير قدما في وضع خطتها موضع التنفيذ بدءا من شهر شباط (فبراير) ١٩٥٠ ، بالشكل الذي يحقق أطماعها في فزان، وبالأسلوب الذي وجدته متلائما مع إثارة روح الانفصالية في إقليم فزان، وهو ما تم في انتخاب المجلس التمثيلي، ثم حاكم الاقليم، وعلى أساس ما سُمّي بالنظام الانتقالي.

سياسة فرنسا في فزان بعد صدور إعلان استقلال ليبيا

في ٢٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١ ، صدر إعلان استقلال ليبيا، تنفيذا لقرار الأمم المتحدة رقم (٢٨٩). وجاء الاستقلال على أساس أن ليبيا تشكل دولة فدرالية، تماما كما أرادت فرنسا. والنظام الإداري الذي بنيت عليه الدولة الليبية بعد استقلالها أثبت أن إقليم فزان غير قادر على الانفكاك من النفوذ الفرنسي (العقاد، ١٩٧٠ : ١٢٠).

والحقيقة أنه عندما حان موعد الاستقلال في ٢٤ ديسمبر (كانون الأول)، كان لابد من نقل السلطات التي طالما تمتع بها المقيم الفرنسي في فزان إلى الحكومة الليبية المؤقتة، لتباشر سيادتها على فزان في نطاق النظام الاتحادي الذي تقرر أن يكون نظاما للحكم في ليبيا. وقد عارضت الحكومة الفرنسية نقل هذه السلطات إلى أن تبرم معها حكومة ليبيا المؤقتة اتفاقا عسكريا يسمح باستمرار الأوضاع العسكرية في فزان، ريثما تعقد بين البلدين معاهدة تنظم جميع الأمور. وفي مقابل ذلك تتعهد الحكومة الفرنسية بسد العجز في الميزانية الليبية شريطة أن ينفق ما تدفعه على شؤون فزان (حكيم، ١٩٦٤: ١٤٤).

وفي عشية إعلان الاستقلال استطاعت فرنسا أن تتفاهم مع ليبيا، حيث تم التوقيع على اتفاقيتين مؤقتتين بين ليبيا وفرنسا: إحداهما عسكرية سمح لفرنسا بموجبها، أن تحتفظ بقواتها في فزان لمدة ستة أشهر إلى أن تعقد معاهدة تحالف تحل محل الاتفاقية المؤقتة، والثانية مالية تتعهد فرنسا بموجبها أن تقدم إلى ليبيا مساعدة مالية تساوي العجز في موازنة فزان (خدوري، ١٩٦٦ : ٢٩٤). وتم التوقيع على هاتين الاتفاقيتين في طرابلس بتاريخ ١٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١ من قبل محمود المنتصر رئيس الوزارة الليبية وجورج باليه (Georges Balay) السفير الفرنسي في طرابلس (Pelt, 1970: 951-952) . وفي مقابل ذلك وافق المقيم الفرنسي في فزان كاونل (Cauneille) على إصدار مرسوم رقم (٤) بتاريخ ٢٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١ ، تم بموجبه نقل السلطات إلى الحكومة الليبية (Pelt, 1970: 944-945)

وعندما اجتمع مجلس الأمة الليبي في أول جلسة له يوم ١٥ آذار (مارس) ١٩٥٢ تردد في جنبات المجلس نقد للاتفاق، وبخاصة ذلك النقد الذي وجهه صالح مسعود بويصير النائب في المجلس. كما جرت في ٦ يونيو (حزيران) ١٩٥٢ مناقشة في الجمعية الوطنية الفرنسية حمل أثناءها المسيو درون (Draun) أحد نواب المعارضة على الحكومة الفرنسية لموقفها من القضية الليبية. ورد شومان (Schuman) وزير الخارجية الفرنسية على النائب المعارض بصريح العبارة قائلا «ألم نحصل على الأقل على شكل حكم اتحادي يسمح لنا بالاحتفاظ بوضعنا في فزان حيث لم ينسحب جندي واحد من جنودنا» [٣٧] .

لقد كان الاتفاق السابق مؤقتا، حيث جاء فيه «إلى حين توقيع معاهدة تحالف بين الدولتين، التي يمكن أن تحل محل الاتفاق المؤقت»، لذلك وجدت كل من الدولتين أنه من الأفضل البدء باتصالات من أجل ذلك. وقد أوضحت هذه الاتصالات أن الحكومة الليبية لا تمانع في إبقاء قوات فرنسية في فزان، إلا أن لديها بعض الاعتراضات على الامتيازات والحصانات التي تطلبها فرنسا (خدوري، ١٩٦٦ : ٢٩٢). كما أوضحت هذه الاتصالات أنه لم تكن هناك أرضية مشتركة لاتفاق يمكن الوصول إليه، لأن الاقتراحات الفرنسية التي عرضت بدت متضمنة الرغبة في إبقاء تأثير كبير لفرنسا في فزان.

ولكن تغيرات حدثت في الحكومة الفرنسية والحكومة الليبية ساعدت على إيجاد أرضية مشتركة. التغير الأول هو وصول الليبراليين بزعامة منديس فرانس (Manzice France) إلى الحكم. وكانت هذه الحكومة متلهفة على الاتفاق مع الأقطار التابعة لها. والتغير الآخر هو وصول ابن حليم إلى رئاسة الوزراء في ليبيا (خدوري، ١٩٦٦ : ٢٩٢-٢٩٣).

استؤنفت المفاوضات بين ابن حليم ومنديس فرانس مباشرة، وتوصل الطرفان بشيء من السرعة بين ٣ و ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ إلى الاتفاق على مبدأ الجلاء، فأصبح هذا المبدأ فيما بعد أساسا لمفاوضات طرابلس في تموز (يوليو) ١٩٥٥ . وكانت نقطة الخلاف الرئيسة في هذه المرحلة إصرار فرنسا على وجوب عودة قواتها إلى فزان في حال اعتداء دولة أجنبية. وقد قبل ابن حليم المطلب الفرنسي دون التزام، لأنه أجل قضية الدفاع إلى وقت تال تجري فيه مفاوضات بين ليبيا وفرنسا في حالة قيام خطر الحرب (خدوري ، ١٩٦٦ : ٢٩٣).

وعلى أثر ذلك قام ابن حليم بتوضيح الشروط الرئيسة للاتفاقية الفرنسية أمام حكومته وأمام البرلمان، ثم تابع مفاوضاته إلى أن وقعت الاتفاقية رسميا في طرابلس بتاريخ ١٠ آب (اغسطس) ١٩٥٥. ثم أبرمت المعاهدة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٦[٣٨]، «بعد ان وافق عليها البرلمان الليبي في اجتماع سري دون أن تلقى معارضة جدّية، ولو أن البعض هاجم المعاهدة بسبب قبول ابن حليم تعديل الحدود لمصلحة فرنسا (خدوري، ١٩٦٦: ٢٩٤ - ٢٩٥)[٣٩].

كان لهذه المعاهدة جوانب متعددة، ويظل الجانب العسكري أهم هذه الجوانب، لعلاقته المباشرة بالأطماع الاستراتيجية الفرنسية في فزان بشكل خاص وفي المنطقة المحيطة بفزان بشكل عام.

أما النصوص العسكرية التي مثلت الجانب العسكري، فقد نصت المادة الأولى منها على أن تتعهد فرنسا بسحب قواتها من فزان، وفي مقابل ذلك تتعهد الحكومة الليبية أن لا تحتل أراضي هذا الإقليم غير القوات الليبية، ولا تسمح بوجود أي بعثات ذات طابع عسكري غير ليبي. أما المادة الثالثة فهي خاصة بمرور القوات الفرنسية التي تتخذ طريقها نحو تشاد في طوابير عسكرية لا يزيد عدد أفرادها على ٦٠٠ جندي بمعداتهم وحاجاتهم، مع ما يتطلبه هذا الحق من البقاء في أرجاء فزان أياما. وهكذا أصبحت فزان معبرا ومقرا للقوات الفرنسية. ونصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة على تسليم مطارات سبها وغات وغدامس إلى الحكومة الليبية عند جلاء القوات الفرنسية عن فزان، بشرط أن تُبْقي هذه الحكومة في استخدام هذه المطارات فنيين تكون غالبيتهم من الفرنسيين. وهكذا عادت هذه المطارات إلى سيطرة فرنسا من جديد. كما سمحت الحكومة الليبية للطائرات الفرنسية بحق هذه المطارات استخدام هذه المطارات لمدة خمس سنوات من تاريخ جلاء القوات الفرنسية عن فزان، ويتم هذا الجلاء على مراحل تبدأ منذ عام ١٩٥٦ (حكيم، ١٩٦٤: ١٤٨ - ١٤٩).

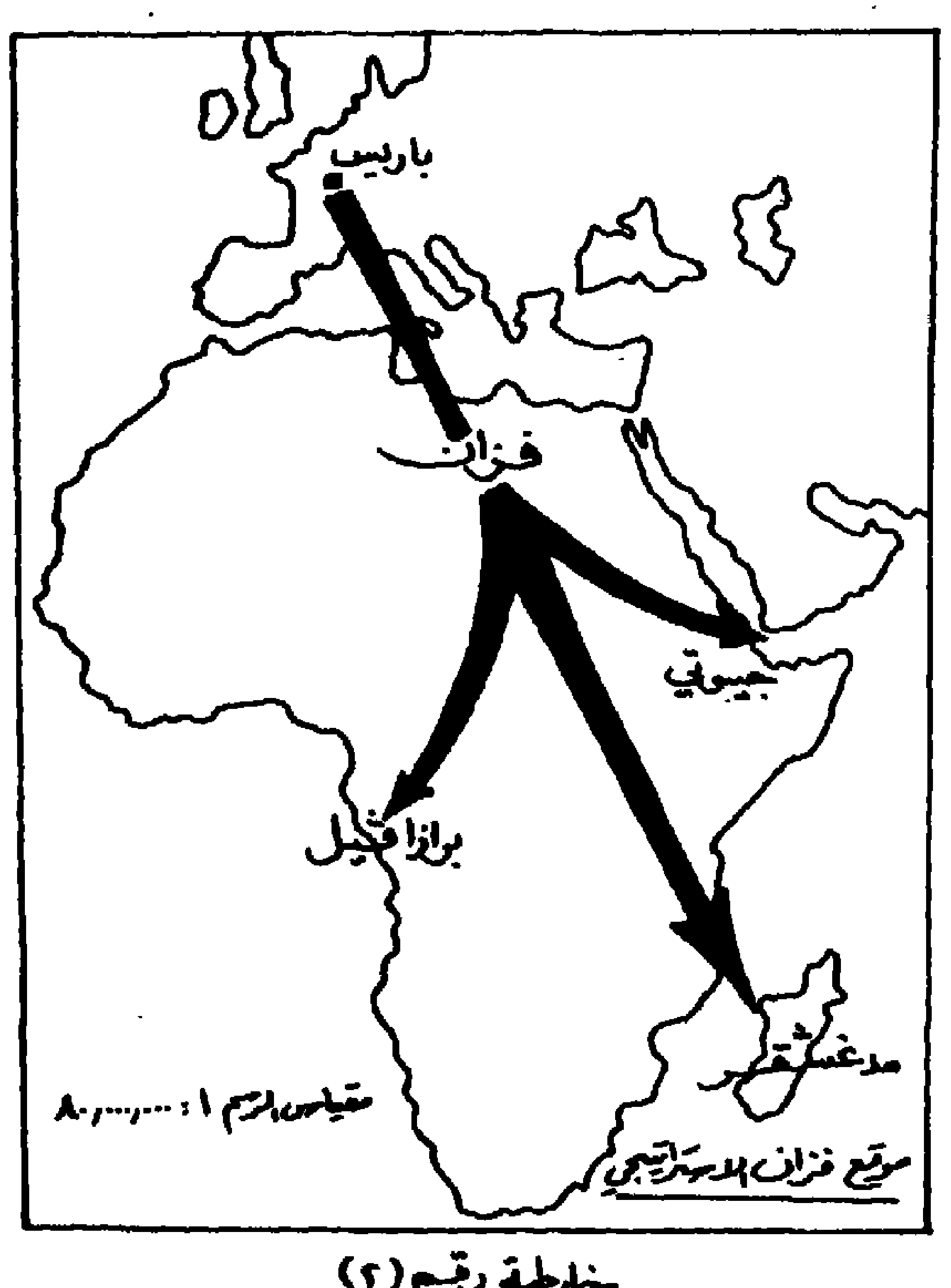
وفي الجانب الاقتصادي، حدد الملحق الاقتصادي التعاون المشترك، وتوظيف رؤوس الأموال، واستعداد الحكومة الفرنسية لتقديم الفنيين اللازمين. وأحكمت فرنسا قبضتها على الشؤون المالية المتعلقة بفزان، عندما تعهدت بدفع العجز في ميزانيتها بعد أن تضخمت هذه الميزانية، وأصبح لرئيس ديوان المحاسبة الفرنسي المقيم في سبها الكلمة النافذة في جميع النواحي المالية (حكيم، ١٩٦٤: ١٤٩ - ١٥٠).

ومن الجدير بالذكر أنه في ١٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٦، وكذيول لتلك المعاهدة، تبادلت الحكومة الفرنسية الرسائل مع الحكومة الليبية لمنحها مطارا داخل الأراضي الليبية لمدة عشرين عاما، دون أن يكون لليبيا أي حق في الإشراف عليه. وجاء في نص الرسالة التي بعث بها السفير الفرنسي باليه (Balay) إلى علي الساحلي وزير الخارجية الليبي ما يكشف النقاب عن ذلك، حيث طلب أن تؤجر الحكومة الليبية إلى الحكومة الفرنسية قطعة أرض لاستعمالها كمهبط للطائرات، وقد أجاب الساحلي بما يفيد موافقته على ما طلبه السفير الفرنسي[٤٠].

والحقيقة، فإنه لتوضيح السياسة الفرنسية التي اتبعت في فزان، التي بنيت عليها العلاقات

الليبية/الفرنسية، لابد من طرح مجموعة من الاعتبارات التي توصلنا إلى تلك السياسة، وبالتالي إلى الأهداف التي سعت إليها فرنسا فأعطت الملامح الرئيسة لتلك العلاقات.

كانت هذه الاعتبارات تقوم على أساس أهمية موقع فزان الجغرافي؛ فهي تقع بين افريقيا الاستوائية بامتداد الصحراء الكبرى شمالا، والشواطىء التابعة للبحر المتوسط التي تطل على خليج سرت، ومن هذا الموقع برزت أهمية فزان كأقصر طريق بين هاتين المنطقتين وسط افريقيا وشمالها. وتعتبر فزان ـ أيضا ـ امتدادا للشرق، أي بلاد النيل، ويخترق فزان طريق طرابلس تشاد مارا بتومووكوار وغيرها. أما في الغرب فهناك طريق قابس في الجنوب التونسي فالنيجر على طريق غدامس، وهذه الطريق هي الطريق الوحيدة التي كانت تصل معسكر فورت بولنياك (Fort-Polignac) وجانيت أو فورت شاري (Vernier, 1947: 197). وكلها طرق توصل إلى معسكرات مهمة في المستعمرات الفرنسية. لذلك، وبسبب هذا الموقع صممت فرنسا على احتلال فزان. فقد كانت بالنسبة لها همزة الوصل في الامبراطورية الفرنسية؛ فهي الجسر الذي يصل شمالي افريقيا بافريقيا الاستوائية، وكلها مستعمرات فرنسية[٤١].



خارطة رقم (٢)

كذلك فإن هذا الموقع الجغرافي، جعل الطريق الجوي المار بفزان أقرب الطرق ما بين باريس مارا بافريقيا الاستوائية إلى مدغشقر المستعمرة الفرنسية. لذلك، اعتقد الكثير من الفرنسيين، أن الأهمية الاستراتيجية للطريق الذي يمر من فزان تكمن في الاتصال الجوي، ولذلك تبوأت فزان مكانة استراتيجية هامة للقواعد الجوية الفرنسية، وأضحت كأنها حاملة طائرات تربط ما بين شمال افريقيا وافريقيا الفرنسية الاستوائية. وكانت هذه الحاملة تصل بمداها حتى مدغشقر بالإضافة إلى تشاد وبرازافيل والكمرون. ولذلك، فعندما ألغت فرنسا الحدود ما بين فزان ومستعمراتها المجاورة لها، نتيجة لهذه الحاملة، أصبحت تلعب دور الشرطي في المنطقة. (Vernier, 1947: 198) (٤٢).

بالإضافة إلى ذلك فقد أعطى موقع فزان الجغرافي أهمية اقتصادية لفرنسا؛ فهي تمثل أقصر طرق التجارة وأسهلها بين تشاد والمستعمرتين الفرنسيتين تونس والجزائر. ويصل هذا الطريق الشمال الافريقي بإفريقيا الفرنسية الاستوائية جنوبي الصحراء، ماراً من سبها المركز الإداري لفزان، وهو أقرب من المسافة من خليج غينية إذ يمثل نصفها (Vernier, 1947: 198).

هذه الاعتبارات المنبثقة من الموقع الجغرافي الهام لفزان، جعلت الفرنسيين ينظرون إليها في الأربعينيات من هذا القرن كإحدى توابع فرنسا في افريقيا، وهذا ما يؤكده ديجول في اجتماع له مع حكام الأقاليم الفرنسية في برازافيل (Brazzaville) (٤٣). وفي خطاب له أيضا، اعتبر فزان إحدى ممتلكات فرنسا في افريقيا، ومرتبطة بفرنسا الأم، حيث دعا في نفس الخطاب إلى ضم سكان افريقيا التابعين لفرنسا، ومن ضمنهم سكان فزان، على أساس أنهم يبلغون ١٥٠ مليون افريقي (De Gaulle, 1956: 375).

لكن هذه النظرة الفرنسية بدأت تتغير في الخمسينيات، لأن الظروف - وبخاصة السياسية - تغيرت بسبب تطورات جديدة أصابت المنطقة كلها، وهذه التطورات أدت بالتالي إلى انسحاب فرنسا من فزان. ويمكن تصنيف هذه التغيرات على الشكل التالي:

(١) قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢، حيث استطاعت هذه الثورة إخراج الإنجليز من مصر والسودان، فأعطت دفعة مادية ومعنوية ضد الوجود الاستعماري. كذلك وجدت فرنسا أن الخطر من الوجود الإنجليزي في وادي النيل لم يعد قائما، وبالتالي فإن فزان أصبحت لاتشكل حاجزا بين ممتلكات إنجليزية في الشرق وفرنسية في الغرب والجنوب.

(٢) اندلاع الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ وهذه الثورة أدت إلى ضغط قوي ومباشر على القوات الفرنسية في الجزائر، مما جعل فرنسا تسحب قواتها من مناطق عديدة في العالم للوقوف ضد تلك الثورة. وليس عجيبا أن تبدأ المفاوضات بين الفرنسيين والليبيين في تلك الفترة. وأصبحت الخطة الفرنسية بعد ذلك تقوم على سحب قواتها من فزان، لأنه لا توجد فائدة استراتيجية من فزان فيما لو انسحبت فرنسا من الجزائر أمام ضغط الثورة الجزائرية.

(٣) كانت فزان تمثل طريقا استراتيجيا هاما يصل تونس بإفريقية الاستوائية، على أساس أن هذه المناطق مستعمرات فرنسية. وفي عام ١٩٥٦ حصلت تونس على استقلالها، وخرج الفرنسيون عسكريا من تونس إثر معركة بنزرت. وقد أدى هذا إلى فقدان فرنسا لتونس، مما قلل من قيمة فزان، وبخاصة في مجال العسكرية الفرنسية.

وما أن أطلت سنوات الستينيات على المنطقة حتى حدثت تغيرات أخرى جذرية تمثلت باستقلال الجزائر نهائيا، واستقلال تشاد. ثم أخذت المستعمرات الافريقية الفرنسية تستقل واحدة بعد الأخرى، فدخلت المنطقة الممتدة من الشمال الافريقي حتى افريقيا الاستوائية في ظروف جديدة، اختلفت تماما عما كانت عليه في السابق. وكان هذا امتدادا طبيعيا لما كان يجري في العالم. ولم تشذ فزان عنه، لذلك كان آخر مظهر للسيطرة الفرنسية فيها هو ماكان باقيا في المطارات الموجودة في الاقليم، وبخاصة وجود الفنيين الذين كانوا يديرون هذه المطارات. وقد أمكن التوصل بين الحكومتين الفرنسية والليبية عام ١٩٦٣ إلى إزالة هذا المظهر من النفوذ، وبالتالي تسلمت الحكومة الليبية هذه المطارات بصورة فعلية، وكانت المطارات آخر ما تشبثت به فرنسا في فزان.

خاتمة

يتبين لنا من هذا البحث ما يلي:

(١) كانت فرنسا تنظر إلى فزان من منظور خاص، وهو أنها امتداد حيوي لمناطق نفوذها في الصحراء الكبرى وافريقيا الاستوائية. فهي تشكل الربط الجغرافي بين هذه المناطق ومستعمراتها في شمال افريقيا. ولم تكن الحرب العالمية الثانية سوى الفرصة التي انتهزتها من أجل تحقيق هذا الهدف، حيث تم التنسيق في ذلك مع بريطانيا.

(٢) طبقت فرنسا في فزان إدارة مبنية على أسس عسكرية، وكان الهدف منها الفصل بين فزان وباقي أقاليم ليبيا سياسيا واقتصاديا، وخلق كيان مستقل.

(٣) قاوم أهل فزان الوجود الفرنسي بأساليبهم المتعددة التي توافرت لديهم، بعد قيام قنوات اتصال بينهم وبين أقاليم ليبيا الأخرى، ولم تقبل غالبية السكان بتلك الإدارة.

(٤) حاولت فرنسا فصل قضية فزان عن القضية الليبية بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن الظروف التي أحاطت بالمنطقة والصراع الذي ذر قرنه بين الدول، والمتغيرات التي طرأت، منعت فرنسا أخيرا من السير قدما في سياستها، وبالتالي غيرت من نظرة فرنسا نحو فزان.

(٥) كان محور العلاقات الفرنسية الليبية، الرئيس قائما على الاحتلال الفرنسي لفزان، والأهمية العسكرية التي كانت تعطيها فرنسا لهذا الاحتلال، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، لذلك طبعت هذه العلاقات بهذا الطابع وصيغت من خلال تلك الأهمية.

الهوامش

(١) هذه الإشارة في سياق النص والتي ستتكرر هي مقالة J. Despols حول فزان في :
The Encyclopaedia of Islam. New Edition, Edited
by B. Lewis, CH. Pallat And J. Schacht. Volume 11, Leiden and London, 1965. pp. 875-877.

(٢) من هذه الواحات: سبها، مرزق، براك، أم الأرانب، القطرون، تراغن، اوباري، جرمة. انظر الخريطة رقم (١) الملحقة بهذا البحث.

(٣) لمعرفة المزيد عن التبو راجع:
H. R. Jarret, Africa. Great Britain: Macdonald and Evans, 1978, pp. 257-262

(٤) لمعرفة المزيد عن الطوارق راجع:
R. J. Harrison Church, Africa and the Islands. London and New York: Longman, 1963. p. 147.

(٥) وللتوسع في هذا الموضوع راجع:
Jean Despois, Geographie Humaine, Mission Scientifique du Fezzan (1944-1946), (Alger: Institute de Researches Sahariennes de l'universite' d' Alger, 1946), pp. 29-46.

(٦) حول موضوع السكان في فزان يمكن الرجوع إلى: ليبيا سنة ١٩٤٨، وثيقة رسمية قدم لها وأعدها للنشر نقولا زيادة (بيروت، الجامعة الامريكية، ١٩٦٦)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨. وأشير هنا ان هذه الوثيقة الهامة هي عبارة عن تقرير اللجنة الدولية التي عيّنها مجلس وزراء خارجية الدول الأربع بتاريخ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧، والذي وُضِعَ عن المناطق الليبية الثلاث طرابلس وبرقة وفزان. وسنشير إليها بـ ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية)، ١٩٦٦.

(٧) بالإضافة إلى الحبوب الشتوية والصيفية ينمو صنفان من الخضراوات الشتائية والصيفية لكن بكميات قليلة، ويُستعمل حوالي سبع أراضي البساتين لزراعة الخضروات. راجع: ليبيا سنة ١٩٤٨، وثيقة رسمية، ١٩٦٦، ص ١٣٧.

(٨) للاطلاع على نص هذه البنود الأربعة انظر: عبد الرحمن تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي اعزازي، طرابلس: مركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٨٢، ص ١٥٩.

(٩) ولد رابح عام ١٨٤٥ في الخرطوم، واستطاع أن يؤسس دولة في وسط افريقيا: وهو من قبيلة فونجي، درس في مدرسة محلية وعندما بلغ العشرين من العمر دخل الجيش المصري جنديا خيالا، وخدم متطوعاً، ثم أصبح ملازما أول في جيش زبير باشا الوالي المصري على بحر الغزال. وفي سنة ١٨٧٨ ترك شرقي السودان مع مجموعة من أتباعه المسلمين. وفي سنة ١٨٩٢ انتصر على حاكم باغرمي واستولى على بلاده واتخذ مركزه في ديكوا (Dikoa).
حول هذا الموضوع راجع: عبد الرحمن تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى ص ١٥٩ ـ ١٦٠.
وأيضا:
J. C. Anene: The International boondaries: of Nigeria, 1885-1960, London: Longman Group, 1970), p. 260.

(١٠) كانت السنوسية قد بلغت في عهد زعامة السيد المهدي (١٨٥٩-١٩٠٢)، ذروة قوتها وانتشارها، حيث وصلت إلى بلاد كور وتيبستي وبوركو واندي ودارفور ووداي وكانم وتشاد، وبذلك دخل السيد المهدي في نزاع هو وحلفاؤه مع الفرنسيين، كما تقدم هؤلاء إلى أواسط افريقية. حول هذا الموضوع راجع: نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، (القاهرة: معهد الدراسات العالية، ١٩٥٨)، ص ٦٨-٦٩.
وحول انتشار السنوسية في الصحراء الكبرى انظر:

E. E. Evans Pritchard, The Sanuse of Cyrenaica, Oxford: University press, 1973, pp. 15-17.
Necola A. Ziadeh, sanusiyah, A study of A Revivalist Movement in Islam. Leiden: E. J. Brill, 1968. pp. 51-52.

(١١) للاطلاع على ظروف عقد هذا الاتفاق ونصوصه راجع:
J. C. Hurwitz, The Middle East and North Africa in World politics. A documentaryrecord, Vol. 1, New Haven. and London: Yale University Press, 1973, pp. 507-510.

(١٢) لمعرفة تفاصيل احتلال القوات الفرنسية لفزان والخرائط التي توضح ذلك وتواريخ احتلال الواحات راجع:
Paul Moynet. Les Campagnes Du Fezzan, Publications De la France Combattante No. 45, Londre, 4 Carlton Gardens.

وأيضاً: الباحث. «الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي»، المؤرخ العربي ٣٤ ـ السنة الثالث عشرة (١٩٨٧)، ص ٣٠ ـ ٤٧.

(١٣) للاطلاع على تفاصيل احتلال فرنسا لغدامس انظر: بشير قاسم يوشع، غدامس ملامح وصور. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، دون تاريخ، ت، ص ١٢٧ ـ ١٣٢.

(١٤) بقيت غدامس تحت الإدارة نفسها كفزان حتى يناير ١٩٤٨، وكانت تسمى فزان ـ غدامس، ثم ألحقت منذ ذلك التاريخ بجنوب تونس على أساس أن ذلك قد جرى لضمان تسهيلات إدارية. وبالنسبة لغات فقد فصلت عن فزان في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٤٣ عند الاحتلال الفرنسي مباشرة على أساس التسهيلات الإدارية، ولكي يتسنى اتحاد قبائل الأجر الطوارقية. راجع: ليبيا سنة ١٩٤٨، وثيقة رسمية، ١٩٦٦، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(١٥) هذه الإجراءات الإدارية التي قامت فيها فرنسا في فزان جاءت في الوثيقة التالية:

Ministere Des Affaires Etrangeres, Service d' Information et de press, la Documentation Francaise, 26 Juin 1948,|Le Fezzan Notes Documentaires et etudes, No. 936. pp. 5-6.

(١٦) للاطلاع على نص هذا التقرير الذي تضمن العوامل التي كانت تقلل من الاهتمام السياسي، راجع: ليبيا سنة ١٩٤٨، وثيقة رسمية، ص ١٤٦.

(١٧) نشير هنا إلى أنه في عام ١٩٠٢، وهي السنة التي توفي فيها السيد المهدي زعيم السنوسية، كان قد أصبح لهذه الطريقة في فزان ١٥ زاوية. راجع: نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، ص ٦٩.

(١٨) نشير هنا إلى رفض الليبيين بشكل عام لتلك المحاولات، إلى المذكرة التي قدمها ممثلون عن الشعب الليبي إلى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى عام ١٩٤٧. حول هذه المذكرة راجع: نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي الى الاستقلال، ص ١٥٥ ـ ١٦٠.

(١٩) من الأمثلة على ذلك ما جاء في شكوى قدمت في طرابلس من قبل الحزب الوطني الطرابلسي في أواخر عام ١٩٤٦، وجاء فيها بأن الإدارة الفرنسية في فزان لم تجب على طلب الحزب بفتح فروع له في فزان. راجع: ليبيا سنة ١٩٤٨، وثيقة رسمية، ص ١٣٠.

(٢٠) من الجدير بالذكر أن الموقف الدولي من قضية فزان كان مستمداً من هذا الموقف نحو ليبيا، ولذلك ستكون معالجة قضية فزان في هذا البحث ضمن موضوع القضية الليبية، ولكن سنحاول من خلال ذلك تلمس موقف فرنسا نحو فزان كجزء من الموقف الدولي.

(٢١) عقد هذا المؤتمر ما بين ١٧ يولية (تموز) و ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥، واشتركت فيه بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا ولم تشترك فرنسا. حول هذا المؤتمر راجع: عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ٤٣٨.

(٢٢) للتوسع حول موضوع الخلافات يمكن الرجوع إلى:
صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٧٠، ص ٦٤، وكذلك: مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، بيروت: دار الثقافة ١٩٦٦، ص ١٣٦.

(٢٣) للاطلاع على نص ورقة العمل أنظر:

U. S. A. Department of State,Paris Meeting of the Foreign Ministers Publication No. 2537, Conference Series 36,, pp. 4-5.

(٢٤) للاطلاع على أسماء أعضاء تلك اللجنة راجع: محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، وثائق تحريرها واستقلالها ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧، المجلد الأول، القاهرة، مطبعة الاعتماد ١٩٥٨، ص ٢٤٤

(٢٥) حول ما وجدته اللجنة في برقة وطرابلس فيمكن مراجعة ذلك في: ليبيا سنة ١٩٤٨، وثيقة رسمية. حول طرابلس، ص ١١٣ـ١٢٤ وحول برقة، ص ١٩٥ـ١٩٩.

(٢٦) ونشير إلى هذا التقرير وما تضمنه في نهايته من تشعب في الآراء في:

Adrian pelt, Libyan Independence and the United Nations. New Haven and London: Yale University press, 1970 p. 154.

(٢٧) الذي عرض وجهة النظر الفرنسية تلك هو كوف دي مورفيل (Couve De Murville) المندوب الفرنسي في الأمم

المتحدة. انظر: سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة، (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٧٠)، ص ١١٠-١١١.

(٢٨) للتوسع في هذه النقطة راجع:

John Wright, Libya, A modern History London and Canberra: Croom Helm, n. d; p. 55.

(٢٩) جاء هذا في كلمة للمندوب البريطاني، للاطلاع على نصها الكامل راجع:

United Nations, General Assembly Organization Records, 20. Spt-6 Dec. 1949. p. 20.

(٣٠) للاطلاع على نص هذا القرار راجع:

Adrian Pelt, Libyan Independence and the United Nations, pp. 891-893.

(٣١) للاطلاع على نص هذا التصريح راجع:

United Nations, First Annual Report of the United Nations Commission in Libua, 1950, p. 39.

(٣٢) راجع:

Journal afficiel de la Republique, Assemblee Nationale, 1949, No. 119, p. 6821.

(٣٣) حول مفهوم الجماعة في فزان، وتركيبها وصلاحياتها راجع:

Adrian Pelt, Libyan Independence and the united Nations, p. 189.

(٣٤) كان أحمد سيف النصر قد ترك المنطقة أيام الاحتلال الإيطالي. وتبعا لتصريحاته، فقد حارب الإيطاليين ٢١ سنة، ثم ذهب إلى أفريقيا الفرنسية الاستوائية، حيث كان يتلقى راتبا، ثم رجع مع حملة ليكليرك (Leclerc) التي احتلت فزان، وأعادت السلطات الفرنسية إليه أملاكه التي كان قد صادرها الإيطاليون. حول هذا الموضوع راجع: ليبيا سنة ١٩٤٨ وثيقة رسمية، ص ١٣٣. وأيضا: John Wright, Libya, A modern History, p. 49.

(٣٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات حول ذلك، راجع نص العريضة في:

Adrian palt, Libyan Independence and the United Nations, p. 195.

(٣٦) ولد سارازاك في عام ١٩٠٨، واختار العمل في الجيش الفرنسي، ثم اشترك في حملة فرنسا الحرة في فزان تحت قيادة الجنرال ليكليرك، وأصبح الحاكم الفرنسي لفزان من سنة ١٩٤٧-١٩٥٠، ثم المقيم الفرنسي حتى ربيع عام ١٩٥١.

للتوسع في المعلومات حول سارازاك راجع:

Adrian pelt, Libyan Independence and United Nations, p. 145.

(٣٧) للتوسع في هذا الموضوع والاطلاع على ما جرى في مجلس الأمة الليبي والجمعية الوطنية الفرنسية راجع: سامي حكيم، حقيقة ليبيا. القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٧٠، ص ١٣٥ - ١٣٧.

(٣٨) للاطلاع على نص هذه المعاهدة راجع:

United Nations, Treaty Series Vol. 300 (1958), No. 4340, pp. 263-292.

(٣٩) حول موضوع تعديل الحدود لصالح الأقاليم الفرنسية والمذكرات المتبادلة بين المسئولين الفرنسيين والليبيين، انظر: سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٤، ص ١٥٥ - ١٦٤.

(٤٠) للتوسع في هذه النقطة بالاطلاع على نصوص تلك الرسائل، راجع: سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، ١٥٠ - ١٥٢.

(٤١) للتوسع في هذه النقطة راجع:

Jean Despois, GeographieHumaine (Mission Scientifique) du Fezzan, 1944 - 1945, Vol.111, University of Algiers Institut de Researches Saharlennes, 1946, p. 240.

(٤٢) انظر: الخريطة رقم (٢) الملحقة بهذا البحث.

(٤٣) للتوسع في هذا الموضوع راجع:

Charles De Gaulle: Memoires de querre, 1. Unite 1942-1944. Librairie Plon, 1956, p. 374.

المراجع العربية

ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي: صورة الأرض، بيروت: منشورات دار الحياة، دون تاريخ.
البطريق، عبد الحميد التيارات السياسية المعاصرة، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٤.
تشايجي، عبدالرحمن الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي اعزازي، طرابلس: مركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٨٢.
الجوهري، يسري عبد الرزاق شمال افريقيا، دراسة في الجغرافية الاقليمية، الاسكندرية: الهيئة العامة للتأليف والنشر، دون تاريخ.
حبيب، هنري ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، طرابلس: المنشأة الشعبية، ١٩٨١.
حكيم، سامي ـ استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، القاهرة. الأنجلو المصرية، ١٩٧٠
ـ حقيقة ليبيا، القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٧٠.
ـ معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٤.
الحميري، محمد عبد المنعم الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي مع فهارس شاملة، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤
الحنديري، سعيد عبد الرحمن العلاقات الليبية التشادية ١٩٤٣ ـ ١٩٧٥. طرابلس: مركز دراسة جهاد الليبيين ١٩٨٣.
حدوري، مجيد ليبيا الحديثة، ترجمة: نقولا زيادة، بيروت: دار الوثائق، ١٩٦٦.
الدسوقي، محمد كمال الحرب العالمية الثانية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨.
الدناصوري، جمال الدين جغرافية فزان، بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع، ١٩٦٨.
دياب، أحمد إبراهيم لمحات من التاريخ الافريقي الحديث، الرياض. دار المريخ، ١٩٨١.
ديجول، شارل مذكرات الجنرال ديجول عن الحرب العالمية الثانية، جـ٢ تعريب خيري حماد، بغداد: منشورات مكتبة المنار، ١٩٦٤.
رياض، زاهر شمالي افريقيا في العصر الحديث، القاهرة. الانجلو المصرية، ١٩٦٧.
ريان، رجائي «الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي» المؤرخ العربي، عدد ٣٤ السنة الثالث عشرة، ١٩٨٧
ـ «ليبيا سنة ١٩٤٨» وثيقة رسمية قدم لها وأعدها للنشر نقولا زيادة، بيروت: الجامعة الأمريكية، ١٩٦٦.
زيادة، نقولا ـ محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨.
شكري، محمد فؤاد ميلاد دولة ليبيا الحديثة، وثائقها تحريرها واستقلالها ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧، المجلد الأول، القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٥٧.
الشنيطي، محمود قضية ليبيا، القاهرة: النهضة العربية، ١٩٥١.
العقاد، صلاح ليبيا المعاصرة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠.
هاتش، جون تاريخ افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩.
الوافي، محمد عبد الحليم الطريق إلى لوزان، الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الإيطالي لليبيا طرابلس: دار الفرجاني، ١٩٧٧.
ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله معجم البلدان، جـ ٤، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٩.
يوشع، بشير قاسم غدامس ملامح وصور، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، دون تاريخ.
يونس، إبراهيم صالح تاريخ الإسلام وحياة العرب في امبراطورية كانم، القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٧٦.

المراجع الأجنبية

Anene. J. C. — **The International Boundaries of Nigeria,** London: Longman Group, 1970.

church, R. J. Harrison — **Africa and the Islands,** London: Longmans, 1963.

Despois, Jean. — Geographie Humain, Mission Scientifique de Fezzan (1944-1945). Alger: Institute de Researches Sahariennes de l'universite 'd' Alger, 1946.

De Gaulle, Charles. — **Memoires de querre,** 1. Unite 1942-1944, Librairie plon, 1956.

The Encyclopaedia of Islam — New Edition, Edited by B. Lewis, CH. Pellawt and J. Schacht. vol. 11, Leiden and London, 1965. Article Fazzan by J. Despois.

Evans-pritchard, E. E. — **The Sanusi of Cyrenaica,** Oxford: oxford University press, 1973.

Hurwitz, J. C. — **The Middle East and North Africa in world politics.** A documentary Record, vol. 1. New Haven and London: Yale University press, 1973

Heakem, H.R.W. and Jawad, A.J. — **An Archaelogical Report on the stone implements from the Fezzan Desert,** Anthropos 61, 1966.

Hoefer, Ferder. — **Etats Tripolitans.** Tunis: Editions Bouslama, 1980.

Jarret, H. R. — **Africa.** London: Macdonald and Evans, 1978.

Journal Officiel de la Republique Francaise. — **Debates purlamentaires, Conseil de la Republique No.** 26 1950. - Debates parlamentaires. Assemblee National, No. 110, 1949 No. 119, 1949.

Kirk, George. — **The Middle East in the war.** London: Oxford University press, 1952.

Lyon, G. F. — **A narrative of Travels in Northern Africa.** London and Edinburgh: Frank Cass and co. Ltd, 1960.

Ministere Des Affaires Etrangeres. — Service d'information et de press, la Documentation Francais, 26 Juin No. 936 1948, le Fezzan Notes Documentaires et etudes.

Moynet, paul. — Les Campagnes Du Fezzan. publications De la France combattante. No. 45, Londre, 4 Carlton Gardens, n.d.

Mountjoy, Alan, B and Embleton, Clifford. — Africa a geographyical study. London Hutehinson educational, 1965.

pelt, Adrian. — **Libyan Independence and the united Nations.** New Haven and London: Yale University Press, 1970.

Nachitcal, Gustav	**Sahara and Sudan.** London: C. Hurstand company, n.d.
pichon, Jean.	**La question de libye dans le reglement de la paix.** Paris: J. perronet et cie, 1945.
pernont, Maurice.	"The Soviet Union and the Midetiterranean" **The fortnightly.** December, 1945.
Rivlin, Benjamin. **Colonies,**	**The United Nations and the Italinan** New York 1950.
Rennell, (Lord).	**British Military Administration of occupied Territories in africa, 1941-1947.** London: Green Wood press, 1948.
Sabki, Hisham.	**The United Nations and the pacific Settlement of disputes, A case study of Libya.** Beruit: Dar El-Mashreq publishers, 1970.
United Nations.	General Assembly organization Records 20. Sept. 6 Dec. 1949. - First Annual Report of the United Nations Commission in Libya, 1950. - Treaty Serics, Vol. 300 (1958). No. 4340.
U.S.A. Department of State.	paris Meeting of the Foreign Ministers, publication No. 2537, Conference Series. 36. - United States and Italy 1936-1946, Documentary Department of state publication, 2 669, European Series 17, Document 84.
Vernier, Bernard.	**"Le statute du Fezzan".** politique Etrangere May, 1947.
Wright, John.	**Amodern History.** London and Canberra: Croom Helm, n.d.
Ziadeh, Nicola.A.	**Sanusiyah, Astudy of Revivalist Movement in Islam.** Leiden: E. J. Brill, 1968.